

لماذا تخفق المعارضة السياسية في إسرائيل في تشكيل بديل حقيقي لحكومة اليمين وسياساته؟



صفحة (٥) من ٦

الحرب الأخيرة على غزة يعيون إسرائيلية

«حماس دفعت نحو هذه الحرب بسبب تخوف حقيقي في صفوف قيادتها من فقدان القدرة على استمرار حكمها في قطاع غزة»!

صفحة (٦) من ٦

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٥/١١/٢٣م الموافق ٢١ محرم ١٤٣٧هـ العدد ٣٦٨ السنة الثالثة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

منظمة العفو الدولية: لدينا أدلة تثبت أن بعض حوادث قتل فلسطينيين في الخليل كانت عبارة عن عمليات إعدام ميدانية!



وداع الشهداء في الخليل.

وأضاف لوثر: «يتبعين على القوات الإسرائيلية أن تؤدي واجبها المتمثل بتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال من اعتداءات المستوطنين، والعمل على منع العنف الذي يمارسه المستوطنون بحقهم، ومحاسبة المسؤولين عنه لا سيما على صعيد ما يحدث في الخليل. وإن تقاعس القوات الإسرائيلية بشكل جلي وواضح عن التدخل لوقف أحدث موجة من اعتداءات المستوطنين يجعل من هذه القوات متواطئة فعلياً في ارتكاب تلك الاعتداءات.»

وأبدت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل تحفظها من القانون، ووصفته بأنه محاولة أخرى للمساس بالديمقراطية عن طريق كم الأفواه.

(طالع تقريراً مفصلاً على ص ٢)

أكدت منظمة العفو الدولية (أمستستي) أنه يتعين على السلطات الإسرائيلية أن تتخذ خطوات فورية من شأنها أن توفر الحماية للمدنيين الفلسطينيين من اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة، وإن تكفل إجراء تحقيق في جميع الهجمات التي يتعرضون لها.

وقالت المنظمة الدولية في بيان أصدرته أول من أمس (الأحد) إن الأوضاع في الضفة الغربية تشهد منذ الأول من تشرين الأول الحالي تصعيداً دراماتيكياً من حيث زيادة عدد محاولات الطعن الفعلية والمزعومة التي يرتكبوها فلسطينيون بصفتهم الفردية ضد مدنيين وجنود ورجال شرطة إسرائيليين. وأشارت إلى أن ثمانية مدنيين إسرائيلييين لقوا حتفهم طعنًا أو رمياً بالرصاص في اعتداءات نفذها فلسطينيون. وفي الفترة نفسها، قتلت القوات الإسرائيلية بالرصاص أكثر من ٣٥ فلسطينياً في الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل، سقط ١٤ منهم في الخليل وحدها لقيامهم بطعن إسرائيلييين فعلاً، أو لمحاولتهم طعن إسرائيليين وفق مزاعم السلطات الإسرائيلية. وأشار البيان إلى أن منظمة العفو الدولية توصلت إلى أدلة تثبت أن بعض حوادث مقتل فلسطينيين على أيدي عناصر القوات الإسرائيلية في الخليل كانت عبارة عن عمليات إعدام ميدانية، علاوة على مقتل أربعة فلسطينيين آخرين في الخليل على أيدي تلك القوات منذ صباحة يوم الثلاثاء الماضي. كما أثير سكان من الخليل منظمة العفو الدولية أنهم يشعرون بأنهم مهددون بنفس القدر من جانب المستوطنين الإسرائيليين لا سيما وأن الكثيرين منهم يحملون السلاح ويقومون في المستوطنات غير الشرعية المنتشرة داخل الخليل ومحولها.

وعوضاً عن اتخاذ خطوات من أجل توفير الحماية للفلسطينيين من اعتداءات المستوطنين، أعلن الجيش الإسرائيلي بالأساس عن فرض المزيد من القيود على حركة الفلسطينيين وانتقاهم داخل البلدة القديمة في الخليل، وأغلق محلات بيعهم فلسطينيون في المنطقة، وحظر على الذكور الفلسطينيين من سن ١٥ إلى ٢٥ عاماً عبور حواجز عسكرية كثيرة تابعة للجيش في المنطقة.

وعلق مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية فيليب لوثرن على ذلك قائلاً: «في غضون أقل من شهر واحد، تصاعدت وتيرة اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين في الخليل بعد أن كانت قد وصلت إلى مستويات غير مقبولة من التصعيد أصلاً.»

مقابلة خاصة مع الرئيس المنتخب للجنة المتابعة العليا للفلسطينيين في الداخل

محمد بركة لـ "المشهد": لجنة المتابعة تسعى للتجدد ولمواجهة سياسة التئيس!

عليها طابع التئيس، ففي السنوات الأخيرة هناك ماكنة دعاية تمتد أطرافها إلى السلطة الحاكمة، تستهدف إلى خلق حالة مقمت ونفور من الأحزاب السياسية والشخصيات السياسية، فمقولة "ماذا فعل لنا الزواب العرب"، و"ماذا فعلت لنا الأحزاب"، وأن "الأحزاب والسياسيين مشغولون بقضية فلسطين وليس بقضايانا اليومية"، كلها بدأت من أسماء بارزة في المؤسسة الإسرائيلية، وكاننا نحن من علينا أن نقدم لجماهيرنا العربية، وليس السلطة التنفيذية العنصرية، بمعنى أن حكومات إسرائيل تريد تجربتنا بؤساً الذي تنتجه سياساتها العنصرية، والهدف واضح: وهو تفتيت الجماهير، وابعادها عن كل أشكال العمل والكفاح الجماعي، لتستغرد بنا السلطة أكثر، وبطبيعة الحال فإن لجنة المتابعة العليا تكون مستهدفة في هذه الحالة.

(٥) وهل الجدل بين أولوية القضية القومية أو القضايا اليومية وإيهما تسبق الأخرى يخترق لجنة المتابعة؟

بركة: باعتباري أنا هذا الجدل ليس موجوداً حول طاولتنا المتابعة، وإن وجد لدى أية جهة فهي لم تطرحه على بساط البحث، ولكن هذا نقاش موجود في الشارع، ولأسفنا الشديد قسم كبير منه بمؤامرة من السلطة الحاكمة، كما أسلفت وقلت. ولكن في نفس الوقت وصل هذا إلى ناس طبيين، لا يمكن أن ننسك بوطنيتهم، وبإخلاصهم لقضية شعبهم، ولكن في كثير من الأحيان يقود ضيق الحياة والهجوم اليومية إلى هذا التفكير.

نحن لا نعتمد عن انشغالنا بقضية شعبنا الأولى، ونحن على قناعة تامة بأن سياسة التمييز القومي العنصري تنبع من ذات العقلية التي تنتج سياسة الحرب والاحتلال والاستيطان. وقلنا منذ البدايات، إنه لا يمكن حل قضية التمييز العنصري من دون التخلص من عقلية الحرب والاحتلال، التي تستهدف شعبنا، لأن سياسة التمييز العنصري تهدف منها الحركة الصهيونية إلى أن تكون في وطننا شريحة ضعيفة مستضعفة في جميع جوانب الحياة، بمعنى أن الصهيونية لا تريد رؤيتنا مجتمعاً ملياً قوياً اقتصادياً واجتماعياً، فهي تعتبر هذا تهديداً لها، ورغم ذلك فنحن لم تكن ولسنا الآن ولا في المستقبل "طابطين وسقاة ماء" كما ارادتنا الصهيونية، بل نحن في تحقيق مكتسبات كثيرة بفعل النضال والاصرار، وليس من "حسن نوايا الصهيونية".

ما أريد قوله هنا هو أن سياسة التمييز العنصري ليست خلافاً في الحكم، كما تحاول بعض الجهات الصهيونية اظهارها وتسويغها، بل هذه هي حقيقة الایدولوجية الصهيونية التي تكافحها بأدواتها، ووفق ظروفنا، وبموجب ما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا.

دعوة عامة

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»



المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» يدعوكم لحضور ندوة مفتوحة عن «المشهد السياسي الإسرائيلي في ظل الهبة الشعبية: سيناريوهات وآفاق»
يشترك فيها كل من:

السيد محمد بركة- رئيس لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في إسرائيل

د. يوسف جبارين - حقوقي، عضو كنيست عن القائمة المشتركة

د. مهند مصطفى - باحث في مركز «مدار»

تدير الندوة: د. هنيده غانم - المديرية العامة لمركز «مدار»

وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٥/١١/١٧، في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً في مقر مركز «مدار» رام الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

دعوة عامة

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»



المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» يتشرف بدعوتكم لحضور ندوة مفتوحة عن «النظام القضائي في إسرائيل: سياساته وتوجهاته ودوره»
يشترك فيها كل من:
المحامية عبير بكر وتحدثت عن
المحكمة الإسرائيلية العليا والمنظومة السياسية»

المحامي علاء محاجنة ويتحدث عن

«قراءة في الواقع القانوني للفلسطينيين في القدس»

تدير الندوة: د. هنيده غانم - المديرية العامة في مركز «مدار»

وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠١٥/١١/٠٩، في تمام الساعة الواحدة ظهراً في مقر مركز «مدار» رام الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

كلمة في البداية

رابين ما بين الواقع والخيال!

بقلم: أنطوان شلحت

بعد مرور عقدين على اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين، بالإمكان ملاحظة أنه بدأ يتشكل في إسرائيل شبه توافق على ما يلي (طالع تقريراً مفصلاً على ص ٢):
أولاً، أن الرصاصات التي أنهت حياته «أعدت بكيفية ما كتابة سيرة حياته»، وبالتالي فإن كل شيء- مسيرته العسكرية والدبلوماسية والسياسية- وضع تحت جناحي سلام لم يكن وغير موجود بتاتاً، واختفى رابين الحقيقي، وسيطرت شخصية خيالية جديدة على السردية المتعلقة به.

ثانياً، هناك انعدام توافق على «إرثه»، وهذا «الإرث» قابل للتأويل إلى نواح متعددة وأحياناً متناقضة وذلك وفقاً للمصالح السياسية التي تتحكم بوجهات نظر شتى ألسوان الطيف الحزبي ولخدمة الصراعات الداخلية المحتمدة فيما بينها.

ثالثاً، منذ عملية الاغتيال، ما يزال ظل قاتله يفتأل عمير يخيم فوق رؤوس صناع القرار الإسرائيلييين. وربما يجعلهم يدركون في لاوعيم إن لم يكن في وعيمهم التام أن أي قرار بشأن إخلاء مستوطنين من الأراضي المحتلة يستتبع دفع ثمن سياسي باهظ، وقد يدفعون أرواحهم ثمناً لذلك.

في واقع الأمر فإنه منذ أكثر من خمسة أعوام يتسم إحياء ذكرى هذا الاغتيال أيضاً بتصعيد هجوم اليمين الاستيطاني المتطرف على «إرث رابين» بموجب الصيغة التي يتداولها معسكر اليسار- الوسط.

ويعتبر أصحاب الهجوم أن هذا الإرث يفتقر إلى أي ثراء فكري أو روحي، وفي الوقت ذاته يطوي على إثم سياسي خطر للغاية يتمثل في «اتفاق أوسلو» الذي تسبب برأيهم بهزيم من سفك دماء اليهود..!

وهذا العام طاول الهجوم رئيس الدولة الإسرائيلية رؤوفين ريفلين على خلفية إعلانه أنه ما دام في هذا المنصب لن يصدر عفواً عما عن مرتكب عملية الاغتيال.

ونظراً إلى أن الواقفين وراء هذا الهجوم هم أتباع اليمين الإسرائيلي المتطرف، فإن الكثير من المعلقين الإسرائيليين يكثفون بمطالبة المعارضة بالتمنذي لسيرطه شبه المطلقة على الحياة السياسية في إسرائيل.

بيد أن بعضهم ادعى من ضمن أمور أخرى، أن هؤلاء الأتباع لا يمثلون أغلبية الشعب في إسرائيل، وأن مواقفهم لا تعكس إرادته الحقيقية. كما نوه بأنه على الرغم من أن اليمين يحظى باستمرار بتأييد الأغلبية في استطلاعات الرأي العام، إلا أن هذا التأييد ليس موجهاً إلى اليمين المتطرف الذي يسيطر على حكومة إسرائيل وعلى الكنيست، وإنما إلى ما يجري توصيفه بأنه «اليمين المعتدل العقلاني والمؤيد لسلطة القانون». وثمة في إسرائيل من يعتقد أن رئيس الحكومة الحالية بنيامين نتنياهو ينتمي إلى هذا «اليمين المعتدل والعقلاني».

فكيف يقرأ نتنياهو «إرث رابين»؟
قبل خمسة أعوام ألقى نتنياهو كلمة أمام جلسة خاصة عقدها الكنيست يوم ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٠ في مناسبة ذكرى اغتيال رابين الـ١٥.

في تلك الكلمة اقتبس نتنياهو فقرات طويلة من آخر خطاب ألقاه رابين في الكنيست يوم ٥ تشرين الأول ١٩٩٥، أي قبل شهر واحد من اغتياله، وتحدث في سياقها عن رؤيته العامة بشأن جوهر التسوية مع الفلسطينيين، والتي ليس من المبالغة القول إنها رؤبة بقيت ترخي بظلالها على كل التطورات اللاحقة.

ومما قاله رابين في ذلك الخطاب:

«إننا نعتبر أن الحل الدائم (للمراع الإسرائيلي- الفلسطيني) سيكون في إطار أراضي دولة إسرائيل التي تستعمل أغلبية مناطق أرض إسرائيل - كما كانت عليه الحال أيام الانتداب البريطاني - وسيقَام إلى جانبها كيان فلسطيني سيكون وطناً لمعظم السكان الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية... ونريد أن يكون هذا الكيان أقل من دولة كي يصرّف بشكل مستقل حياة الفلسطينيين الذين يخضعون له... وستتجاوز حدود دولة إسرائيل لدى تطبيق الحل الدائم خطوط ما قبل حرب الأيام الستة حيث أننا لن نعود إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧... وسيتم تثبيت الحدود الأمنية للدفاع عن دولة إسرائيل في غور الأردن في أوسع معنى لهذا المفهوم».

وأضاف رابين:

«إن القدس ستكون موحدة بصفتها عاصمة إسرائيل وتحت سيادتها لتشمل أيضاً (مستوطنتي) معاليه أدوميم وفععات زئيف»، مؤكداً ما يلي: «لقد توصلنا إلى اتفاق، وتعهدنا أمام الكنيست بعدم اقتلاع أي مستوطنة في إطار الاتفاق المرحلي، وعدم تجريد البناء والنمو الطبيعي... إننا نعي الفرص والمخاطر على حد سواء، وسنعمل قصارى جهدنا لاستنفاد الفرص وتقليص المخاطر».

لعل الملفت للنظر هنا، هو أن نتنياهو استقوى بمواقف رابين بمدى ما تنطوي عليه من إسناد لما أكد لاحقاً في كلمته نفسها فيما يتعلق بضرورة عدم تجميد أعمال البناء في المستوطنات، وضرورة أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة منزوعة السلاح وتعترف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي.

وفي الجلسة الخاصة التي عقدها الكنيست في مناسبة الذكرى الـ٢٠ لاغتيال رابين يوم ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٥، قال نتنياهو: «لقد نحننا في صنع السلام مع اثنتين من جاراتنا وهما مصر حيث تحقق السلام معها بقيادة مناحيم بيغن، والأردن الذي تحقق السلام معه بقيادة رابين. غير أن كل الجهود التي بذلها ستة رؤساء حكومات متعاقبة منذ اتفاقات أوسلو لم تُثمر عن تحقيق السلام مع الفلسطينيين».

وتابع: «هناك سبب عميق لذلك: إن الفلسطينيين يرفضون الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي؛ إنهم يرفضون إنهاء الصراع دفعة واحدة والتنازل بصورة حقيقية عن حلم العودة إلى عكا وحيفا وباها؛ إنهم يرفضون التخلي عن حلم إقامة الدولة الفلسطينية ليس إلى جانب دولة إسرائيل بل مكانها؛ إنهم لا يزالون يربطون أطفالهم على معاداة اليهود واعتبار إسرائيل كياناً استعمارياً إمبريالياً ومصدراً لكل شز».

وبحق رأى أحد الأساتذة الجامعيين الإسرائيليين أنه فيما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين تعثر لدى نتنياهو دوماً على التفسير ذاته، الذي يحزره أي من مسؤوليه.

مؤدى هذا التفسير أن ثمة شيئاً ما في الجانب الآخر يدفعه إلى العنف من دون أي صلة بأفعال إسرائيل، وأن الجانب الآخر تحركه كراهية غير عقلانية تجاه الإسرائيليين. وإذا لم يكن مهفاً ما يفعله اليهود، فيمكن عدم التقدم في المسيرة السياسية ومواصلة تثبيت حقائق على الأرض، وليس لسياسة اللاحل لحكومة نتنياهو أي تأثير على أفعال الجانب الآخر. لكن بالعودة إلى رابين لا بد من التأكيد مرة أخرى أن ما تقدم يعني، وفق منق بسيط، أن المشكلة ربما ليست كامنة في وجهة نظر نتنياهو ونظرة اليمين العامة إزاء «إرثه» فحسب، وإنما أيضاً بل أساساً في أن هذه النظرة تتطابق مع المدلول الحقيقي لهذا الإرث، وخصوصاً في ضوء واقع تشديده على وجوب أن تكون أي تسوية للصراع مستندة إلى تلبية «حاجات إسرائيل الأمنية» بموجب مفهومها إزاء هذه الحاجات والذي يعتبر من غير ضفاف.

في الذكرى العشرين لاغتيال رئيس الحكومة الأسبق:

انعدام التوافق على «إرث رابين»!

*** مؤرخ إسرائيلي: رابين لا يمثل السلام ولا اليسار***

أحيت إسرائيل في هذه الأيام الذكرى السنوية العشرين لاغتيال رئيس الحكومة الأسبق، إسحق رابين، في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥.

وقد شارك آلاف الأشخاص مساء السبت الأخير في المهرجان الخاص الذي أقيم في «ميدان رابين» في وسط تل أبيب.

وقال رئيس الدولة الإسرائيلية رؤوفين ريفلين في خطاب ألقاه أمام المشاركين في المهرجان إن دولة إسرائيل لن تستقط ضحية للعنف والتخويف.

والقى الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون خطاباً في المهرجان قال فيه إن رابين وقع اتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين لأنه لم يرغب في أن تضطر إسرائيل إلى الاختيار بين كونها يهودية أو ديمقراطية، وأكد أيضاً أن المخاطر الكامنة في صنع السلام تقل عن تلك الكامنة في الامتناع عن صنعه.

والقى الرئيس الأميركي باراك أوباما خطاباً مسجلاً قال فيه إنه ما يزال يؤمن بأن السلام الإسرائيلي- الفلسطيني حيوي وعادل ويمكن تحقيقه.

وفي ظل تزايد قوة ونفوذ التيار الديني - القومي - الاستيطاني، الذي خرج منه منفذ الاغتيال، يغال عمير، وسيطرة اليمين المتطرف أكثر فأكثر على مقدرات الحكم في إسرائيل، والاستخدام الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي، مثل «فيسبوك» و«تويتر»، تتعالى أصوات تمجد قاتل رابين، يقول البعض إنها هامشية، بينما يرى آخرون أنها أوسع من ذلك بكثير.

كذلك تتعالى في هذه الأثناء أصوات في صفوف اليمين المتطرف تطالب الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، بإصدار عفو عن عمير، ويدعو آخرون إلى تحديد مدة سجنه، بحيث لا تكون لمدى الحياة.

وأعلن ريفلين رفضه المطلق لهذه الدعوات، وقال إنه «طالما أنا رئيس دولة إسرائيل، لن يخرج القاتل يغال عمير إلى الحرية. وستشل يدي اليمنى إذا وقعت مرة على عفو عن هذا الرجل ملعون. لن أوقع أبداً».

في أعقاب ذلك امتلات صفحات نشطاء اليمين المتطرف في «الفيسبوك» بعبارات مسيئة لريفلين، ووصل بعضها إلى حد التهديد بالقتل، أو شملت أمنيات بموته.

وكتب حجاج عمير، شقيق القاتل، في صفحته أن «الرب قرر تحويل رابين إلى جثة رغم أن ريفلين ورفاقه لم يوافقوا على ذلك، وسيحين الوقت الذي يقرر (فيه الرب) أنه يجب أن يذهب ريفلين سوية مع الدولة الصهيونية من هذا العالم».

ويشار إلى أن عبارة «الدولة الصهيونية» يستخدمها اليمين الديني - القومي المتطرف، مثل جماعة «تدفيع (جياية) الثمن» الإراهبية، لوصف إسرائيل.

وعلى خلفية تزايد الاعتقاد في إسرائيل بأن اغتيالا سياسياً آخر هو مسألة وقت وحسب، رصدت صحيفة «يديעות أchronوت» - يوم الجمعة الماضي، عدداً من

التعليقات في «فيسبوك»، وقالت إن قسماً منها يدعو صراحة إلى قتل ريفلين، وقسم آخر يكتفي بتوجيه الشتائم له.

ولفتت إلى أن هذه التهديدات تأتي من جانب أشخاص أسماؤهم معروفة وكذلك وجوههم.

وكتب شخص يدعى نفتالي مغين في صفحته «آمين، سيقتلونك يا رئيس يا ابن ...».

كذلك كتب ماؤور رابو إلى ريفلين أنه «أنت الملعون. أنت مخرب ضد الشعب اليهودي والأفضل لو يركلونك إلى الجحيم يا خائن الشعب والوطن، ملعون أنت».

« حكومة رابين شكلت خطراً على إسرائيل بتوقيعها اتفاق أوسلو »

نشر موقع «واللا» الإلكتروني، الأسبوع الماضي، استطلاعاً لآراء الجمهور الديني - القومي، بمناسبة مرور عشرين عاماً على اغتيال رابين، تبين منه أن ٥٥ ٪ يعتبرون أن عمير لم يقتل رابين.

وقال ٦٨ ٪ إنه يجب تحديد مدة عقوبة عمير، والا يبقى في السجن إلى مدى الحياة.

وتبنى ٧٣ ٪ ما يعرف في إسرائيل بنظرية المؤامرة واعتبروا أن جهات أخرى وقتت خلف اغتيال رابين، وأن عمير لم يفعل ذلك بمفرده.

وأيد أقل من نصف المتدينين - القوميين (٤١،٥ ٪) «حساب الذات، بعد مقتل رابين، لكن ٦٧ ٪ قالوا إن اغتيالا سياسياً آخر في إسرائيل هو احتمال وارد بقوة. واعتبر ٦٥ ٪ أن أحياء ذكرى اغتيال رابين في كل عام هدفه مناهكة الجمهور الديني - القومي لا أكثر، واعتبر ٧٦،٥ ٪ أن إرث رابين - بلورته جهات لديها مصالح لتلبية احتياجات سياسية ضيقة».

يذكر أن اغتيال رابين جاء بهدف عرقلة اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقال ٩١ ٪ من المستطلعين إن حكومة رابين شكلت خطراً على دولة إسرائيل عندما وقعت هذا الاتفاق مع الفلسطينيين. ويشار إلى أن نتائج هذا الاستطلاع لم تكن مفاجئة، إذ أن أفكار المتدينين القوميين، وكذلك اليمين المتطرف، المتمثل بحزب الليكود الحاكم وشريكه الائتفافي «البيت اليهودي»، تعبر عن توجهات مشابهة في العقدين الماضيين، وبشكل أكبر في السنوات الأخيرة.

في هذا السياق، اتهم رئيس بلدية كرميئيل، عادي الدار، الذي كان مقرباً جداً من رابين، كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية الحالية بالتعاون على اغتيال رابين وحلمهم مسؤولية الاغتيال، وقال: الأسبوع الماضي، إن «شركاء يغال عمير موجودون في سدة الحكم اليوم». وأضاف إلداز أن «اليمين المنحلت، الذي لاقح رابين في كل مكان، وحرص ضده، والذي نفذ طقس بولسا دينورا (وهو طقس ديني يهودي يعني الضرب بسياط من نار -أي القتل) هو من دعا إلى موت رابين. وكان هناك غبي

واحد نفذ القرار، لكن ينبغي أن نتذكر أن وراء إصبعه الذي ضغط على زناد المسدس كانت هناك أصابع كثيرة موجودة اليوم في الحكم في دولة إسرائيل. وهم كانوا شركاء في الضغط على الزناد الذي أطلق النار على ظهر رابين».

وأشار الدار بذلك، ليس إلى التيار الديني - القومي فقط، وإنما إلى قيادة حزب الليكود، وبينها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، المتهمه منذ الاغتيال بالتحريض ضد رابين والتزام الصمت حيال الدعوات لقتله حينذاك.

جدل حول «إرث رابين»

على الرغم من مرور عشرين عاماً على الاغتيال، إلا أنه لا يوجد توافق على وجود إرث خلفه رابين وراءه بعد اغتياله، ويرى الكثيرون أن إرثاً كهذا، إن وجد، قابل للتأويل، علماً أن البعض يعتبر أن إرث رابين يمثل حاجة إسرائيل إلى دفع السلام مع الفلسطينيين قداماً، وأن هذا المفهوم لإرثه أخذ بالتخثر.

وقامت صحيفة «هآرتس» بجمع آراء لباحثين إسرائيليين حول «إرث رابين» في تقرير مطول نشرته في ٢٢ تشرين الأول الفائت.

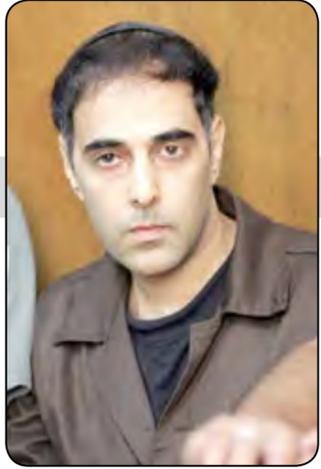
وقالت الباحثة في موضوع الذاكرة الجماعية وتخليد الذكرى وعميدة كلية العلوم الاجتماعية في الجامعة العربية في القدس، البروفسور فيرد فينيستسكي - ساروسي، إن «رابين لم يترك مؤلفات مكتوبة، وبحسب علمي لم يترك وصية أيضاً».

وأضافت أن «إرث رابين يبدو أشبه بالمعجونة، بالإمكان استخدامه بحسب احتياجات الحاضر والقول إن إرثه هو السلام وإرثه الاجتماعي هو تغيير سلم الأولويات في دولة إسرائيل. وفي المقابل، يشيرون إلى خطاب «اعتمد علي» الشهير، الذي ألقاه رابين في مراسم تخريج فوج من مدرسة القيادة والأركان للجيش الإسرائيلي، في العام ١٩٩٢، وتحدث فيه عن عبارة «كل شيء حسن»، والتي كانت برأيه تعبر عن حالة فوضى وانعدام الحرفية والتعاسف، وبالتالي بالإمكان التحدث عن عمل رابين، لكن هذا ليس إرثاً بحال من الأحوال».

من جانبه، قال المؤرخ والخبير الجغرافي البروفسور يوسي بن أرتسي، في جامعة حيفا، إنه «عندما نتحدث عن رابين يجب استحضار مصطلح «الإرث غير الملموس»، أي الإرث الذي يصعب تعريفه، ولذلك فإن الجميع يجرون طوال الوقت خلف إرثه».

وأضاف أن البعض يعيل إلى التمسك بمرحلة معينة من حياته، كرئيس لراكان الجيش أو كمحارب في البلماح، أو كمن تخرج من مدرسة خضوري، لكن هذا لا يدل على إرث ملموس ولذلك يجنرون إلى موضوع السلام»، وشدد بن أرتسي على أن «رابين ليس السلام ولا اليسار».

ورأى المحاضر في العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا، البروفسور زئيف معوز، أن «رابين أدرك الاحتياجات الأمنية



يغال عمير.

وحُدود القوة، وهذا مزيج يبحث عنه بعض الأشخاص في هذا الإرث. وإدراك رابين لمسألة متى تحل القوة مشاكل ومتى ليس بمقدورها حل مشاكل مرتبطة بشكل قراءته لتراث (دافيد) بن غوريون، الذي كان متشاكماً جداً حيال الاتفاقيات مع العرب، ولكن في نهاية حياته، وبعد حرب العام ١٩٦٧ خصوصاً، أدرك حدود القوة وأن السلام يصنع الأمن في نهاية المطاف».

وقال المؤرخ ميرون بنفنيستي إن اغتيال رابين «كان بمثابة اغتيال أب، فالوريث قتل أباه، لأنه اعتبر أن هذا الأب سعى إلى اقتطاع إرثه منه»، في إشارة إلى انسحاب من الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧.

لكن بنفنيستي يشدد على أن رابين لم يترك إرثاً.

وقال في هذا الشأن «لقد قُتل رابين وعندها حولوا الاغتيال إلى حجر الزاوية لحياته، ولأنه قتل في سياق سياسي - أيديولوجي، فإنهم يبنون إرثه على الطريقة التي مات فيها... وينبغي الفصل بين حياة رابين وموته. ويقدر معين، فإن يغال عمير واغتيال رابين أوجدا وضعا تكون فيه مضطرب إلى النظر إلى رابين كقديس سقط على مذبح السلام».

بين استقالة رابين العام ١٩٧٧ واغتياله

تطرق وزير العدل الإسرائيلي الأسبق والخبير القانوني، البروفسور دانيئيل فريدمان، إلى اغتيال رابين من زاوية أخرى، في مقال نشره في «يديעות أchronوت»، يوم الخميس الماضي، وأشار فيه إلى استقالة رابين من رئاسة الحكومة، في العام ١٩٧٧، بعد الكشف عن حساب سري باسم زوجته ليئه في أحد مصارف دولة أجنبية.

وتساءل فريدمان حول كيف كانت ستتطور الأمور لو أنه لم يتم اغتيال رابين، برغم صعوبة معرفة ذلك، لكنه رأى أن استقالة رابين في ذلك العام كانت أهم من حادث اغتياله. وكتب فريدمان أنه «عندما اغتيل رابين كان نمط علاقتنا مع الفلسطينيين متلبوراً جداً، فالخيار الأردني لم يكن مطروحا، ووقعت اتفاقيات أوسلو، والمستوطنات في المناطق (المحتلة) وصلت إلى أحجام كبيرة وثمة شك في ما إذا كان بإمكان رابين وقفها، وبروخ غولدشتاين تمكن

وزيرة العدل الإسرائيلية تنشر مذكرة «قانون الشفافية»؛

صيغة جديدة لمشروع قانون قديم يرمي إلى محاصرة جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في إسرائيل وتجفيف مصادر تمويلها!

وقد أثار هذا البند الأخير، بشأن تعليق “بطاقة التعريف”، موجة من الغضب والاستنكار الشديدين والواسعين بين نشطاء الجمعيات والمنظمات الحقوقية المختلفة وبين أوساط حقوقية أكاديمية، الذين اعتبروا أن هذا البند يشكل “وصمة عار”، حتى أن صورة للوزيرة شاكيد نشرت على موقع “تويتر” شقيتها بادولف هتلر وتضمنت عبارة “هايل - شاكيد”، في إشارة إلى التحية النازية “هايل هتلر” وهو ما أعلنت شاكيد أنها تنوي تقديم شكوى بشأنه إلى النيابة العامة للدولة للتحقيق وقالت: “هنالك تحريض مشروع وتحريض لأخر محظور!!” وادعت شاكيد بأن “هنالك شفافية ويجب إبصار وشفافية أخرى يكرها!!”

وردت “جمعية حقوق المواطن في إسرائيل” على اقتراح قانون شاكيد هذا وما يتضمنه من بنود فأكدت إنه “يشكل محاولة للمساس بالديمقراطية في إسرائيل وتضييق هوامشها بواسطة كم الأفواه والترهيب، وهو مشروع قانون يتمثل هدفه الأساس، وربما الوحيد، في نزع الشرعية عن منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل، وخاصة المنظمات التي تعالج حقوق الفلسطينيين في المناطق، المواطنين العرب في إسرائيل وطالبي اللجوء الأفارقة”!

وأضافت الجمعية إن “عرض مشروع القانون وكان موضوعه هو الشفافية، لا غير، هو عرض مشوه ومضل. فدولة إسرائيل ومنظمات كثيرة فيها تتلقى تبرعات مالية من دول أجنبية، بمبلغ إجمالي يصل إلى ملايين اليوروهات في السنة، بينما لا تحصل المنظمات المهتمة بالشأن الديمقراطي وبحقوق الإنسان وبالحيالة المشتركة بين اليهود والعرب سوى على نسبة ١ ٪ فقط من مجمل ذلك المبلغ!!” وعلاوة على هذا، قالت جمعية حقوق المواطن - فإن مشروع القانون المقترح لا يسري على تبرعات من مواطنين أجانب يتم تحويلها إلى جمعيات، سياسيين وأجسام إسرائيلية مختلفة، على الرغم من أن الحديث يدور هنا عن مبالغ طائلة جدا لها تأثير سياسي واجتماعي مباشر ودراماتيكي، أكثر بكثير من تأثير أموال جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان وبما لا يقاس!!” واعتبرت جمعية حقوق المواطن أن “البطاقة التي سيلازمها منظمات والجمعيات بوضعها على صدرهم هي وصمة عار في جبين النظام الديمقراطي وتشكل انتهاكاً فظاً وقاسياً للحق في حرية التعبير في إسرائيل”. وقال مركز “بتسليم” إن “شاكيد تحطم أرقاماً قياسية في

الممارسة السياسية الكلية حين تستخدم كلمة “شفافية” لإخفاء هدفها الحقيقي وهو: تشويه سمعة المنظمات المعارضة لسياسة الحكومة، التحريض عليها وتضييق الخناق عليها وعلى نشاطها!”

واعتبر مركز - عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل” أن شاكيد “تعرف، حسب المعرفة وبالتأكيد، أن الجمعيات المسجلة، ومن ضمنها عدالة، تقدم تقاريرها المالية إلى “مسجل الجمعيات” بشكل دوري ودائم، كما يقتضي القانون، بل يمكن العثور على جميع هذه المعلومات والمعطيات على مواقع هذه الجمعيات والمنظمات على شبكة الانترنت، والمكشوفة أمام الجميع”!

اسم جديد لمشروع قديم!

يأتي مشروع “قانون الشفافية” هذا الآن، بمبادرة من وزيرة العدل وكمشروع قانون حكومي، ليحل محل مشروع قانون سابق يقوم على المبادئ والتوجهات ذاتها ويتنفي تحقيق الأهداف نفسها كان تقدمت به شاكيد نفسها، قبل أن تصبح وزيرة سوية مع زملاء آخرين لها في الحزب وفي الجناح اليميني عامة من قبل: معاقبة منظمات وجمعيات حقوق الإنسان الناشطة في إسرائيل على خلفية اتهامها بـ “التعاون مع أعداء إسرائيل” وتحميلها المسؤولية عن “تقارير دولية معادية لإسرائيل”، ثم محاصرتها وتضييق عليها، على جميع المستويات.

ومشروع القانون الحالي يأتي استمراراً لتلك المحاولات، بل ودعا وتعريزاً لها من حيث كونه - هذه المرة - مشروع قانون حكومي، مما يزيد من فرص إقراره وسنّه في الكنيست الحالي، بأغلبية كبيرة وخلال فترة زمنية قصيرة. فقد كانت شاكيد، إبان إشرافها لمنصب رئيسة كتلة “البيت اليهودي” في الكنيست، تقدمت بصيغة جديدة لمشروع القانون الذي أطلق عليه آنذاك اسم “قانون الجمعيات اليسارية”، وذلك في تموز ٢٠١٣، بهدف “تجفيف مصادر تمويل جمعيات، بضمنها جمعيات حقوق الإنسان، التي تطالب بتقديم جنود الجيش الإسرائيلي للمحاكمة في المحاكم الدولية و تشجع على فرض المقاطعة على إسرائيل، وذلك من خلال فرض قيود على المبالغ المالية التي تستطيع إسرائيلية الجمعيات تجنيدها من دول أجنبية”، كما ورد في اقتراح القانون المذكور آنذاك.

المنتزه



اسحق رابين.

من تنفيذ المجزرة المروعة في مفارة المكفيل (الحرم الإبراهيمي الشريف)، والفلسطينيون نفذوا أعمالاً إرهابية رهيبه.

وأضاف أن «الليكود حظي (في ذلك الوقت) باعتراف كحزب قادر على قيادة الدولة وأصبح الحريديم مركباً مركزياً في السياسة الإسرائيلية».

وأشار فريدمان إلى أن «الصورة كانت مختلفة تماماً في العام ١٩٧٧... ففي ذلك العام، كانت لا تزال المملكة الأردنية في الصورة، وكان لا يزال هناك احتمال لتسوية قضية الحكم في الضفة، وكان رابين أشد المعارضين لحركة الاستيطان. فبعد هذه الإطاحة جاءت ‘انتخابات الانقلاب’ ولقد حارب المستوطنين الذين حصلوا على الدعم من شمعون بيريس، وزير الدفاع في حكومته».

واعتبر فريدمان أن «الإطاحة برابين كانت أفضل هدية منحها الجهاز القضائي الإسرائيلي في ذلك الوقت للمشروع الاستيطاني. فبعد هذه الإطاحة جاءت ‘انتخابات الانقلاب’ (صعود الليكود إلى الحكم في العام ١٩٧٧ وخسارة حزب العمل برئاسة بيريس)... وتمكن مناخيم بيغن من تشكيل حكومة استندت إلى أغلبية ضئيلة. وأصبح الحريديم مركباً مركزياً فيها، وبدونهم ما كان مناخيم بيغن سيحظى بأغلبية».

ورأى فريدمان أنه في أعقاب تشكيل هذه الحكومة «تغير وجه الدولة كثيراً. فالحريديم تحولوا إلى جهة سياسية مركزية، وطلاب البيشيفوت (المعاهد الدينية اليهودية) حصلوا على إعفاء من الخدمة العسكرية، والمشروع الاستيطاني حظي بظرف زاهر وخلال سنوات معدودة أنتهى الخيار الأردني».

وأضاف اما الذي كان سيحدث لو لم تتم الإطاحة برابين؟ ليس واضحاً ما إذا كان بيغن سيفوز بالانتخابات، إذ أن شعبية رابين كانت أكبر من شعبية بيريس، والفرق بين الكتلتين كان ضئيلاً، وانتقال نواب معدودين إلى كتلة برئاسة رابين كان سيمنحه من تشكيل حكومة وخلص فريدمان إلى أن «الإطاحة برابين بسبب قضية الدولارات هي التي غيرت مجرى التاريخ، ثلماً غيرت وجه دولة إسرائيل».

وتضمن اقتراح القانون، أيضاً، بندا ينص على أن أي موظف يتلقى راتباً من جمعية أو يشغل منصبا في إدارتها يدعو لمقاطعة إسرائيل، فسيكون ذلك كافياً لمنع الجمعية من تجنيد تبرعات والحصول عليها»، إضافة إلى خمسة بنود أخرى تتصل بأنظمة إدارة الجمعيات والتي قد تؤدي إلى فرض قيود عليها، بما يحد من قدرتها على تجنيد تبرعات من خارج البلاد، وشملت تلك البنود: “أولاً - المطالبة بتقديم جنود إسرائيليين لمحاكم دولية؛ ثانياً - الدعوة للمقاطعة أو سحب الاستثمارات أو فرض عقوبات على إسرائيل أو على مواطنيها؛ ثالثاً، نفي وجود إسرائيل بصفتها “دولة يهودية وديمقراطية”؛ رابعاً، التحريض على العنصرية؛ خامساً - دعم الكفاح المسلح لدولة معادية أو منظمة إرهابية ضد إسرائيل”!

وكان رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، قد قرر في تشرين الثاني ٢٠١١ (إبان حكومته السابقة) تجميد اقتراحه إلى قانون مماثلين سعى أعضاء الائتلاف الحكومي من خلاله إلى المسس بتمويل الجمعيات العربية و«اليسارية»، وذلك رغم أنه أعلن في حينه، بوضوح، أنه «يدعم اقتراحي القانون، مبدئياً»!

وفي الكنيست الحالي، قدم عضو الكنيست الجديد يانون ميغال (من “البيت اليهودي”، أيضاً) مشروع “قانون الجمعيات»، وذلك غداة نشر تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ونص مشروع القانون هذا على أن الجمعية أو المنظمة التي تتلقى تمويلاً من حكومات أجنبية بمبلغ يزيد عن ٥٠ ألف دولار ستعزف بأنها “جمعية خارجية”، وستلزم بدفع ضريبة تعادل ٣٧ ٪ من أي مبلغ تحصل عليه كتبرع، كما نص، أيضاً، على إلزام المنظمة الحقوقية بأن تشير، في جميع منشوراتها وعلى موقعها الالكتروني، إلى هوية الدولة التي تقدم التبرعات لها، وعلى امتناع حكومة إسرائيل وجيشها عن “التعاون مع جمعيات خارجية، بما في ذلك تحويل ميزانيات وتطبيق أنظمة الخدمة الوطنية وتنظيم مؤتمرات وأيام دراسية وإصدار نشرات مشتركة».

وقال رئيس حزب “البيت اليهودي” ووزير التعليم، نفتالي بينيت، إن الراد على تقرير لجنة تقصي الحقائق “يجب أن يكون بسن قانون الجمعيات”!

نتنياهوو يعقد صفقة مع درعي تتيح له المصادقة نهائياً على مخطط استخراج الغاز!

***شركات الغاز تواصل تجنيد مجموعات ضغط كبيرة لإلغاء توصيات «لجنة شيشينسكي» ومنع إقرارها في الكنيست!**
***البروفسور إيتان شيشينسكي: مجموعات ضغط دولية، أيضاً، تدخلت والرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون كتب «رسالة شخصية» إلى رئيس الحكومة، الذي أعتقد بأنه «ليس مستعداً لتبني توصيات اللجنة بالكامل»!**



صفقة نتينياهو ودرعي: ردود فعل حادة.

تبعاً لمستوى الأرباح، وذكر شيشينسكي بأن القانون عالج مسألة أخرى، إذ وضع قيوداً على شركات الغاز تمنعها من بيع الغاز في البلاد بسعر أعلى من السعر الذي يتبعه به في خارج البلاد. ومع ذلك، تحدث شيشينسكي عن مشكلة عدم وجود أية رقابة على سعر الغاز في البلاد، فقال إن «الرقابة هي حل إشكالي، كما تعلمنا التجربة في العالم، ولذا فإن المخطط المطروح يحدد سعر الحد الأعلى، بدلاً من الرقابة، وهو سعر (الحد الأعلى) من يتغير بتغير سعر الغاز في العالم».

تهديدات فارغة، ضغوط دولية ورسالة من بيل كلينتون!

وتطرق شيشينسكي، في الرد على الأسئلة خلال المقابلة، إلى المعارك التي لا تزال تشهها شركات الغاز ضد توصيات لجنة «التي لم يصادق الكنيست عليها، بعد»، وقال إن تهديدات شركات الغاز بالتوقف عن معالجة حقول الغاز أو إنتاج الغاز هي تهديدات فارغة ولا تعدو كونها «تهديداً بمسدس فارغ». وأورد، مثلاً، تهديدات شركة «خيميكاليم ليسرائيل»، بأنه إذا تم إقرار هذه التوصيات (ضمن نص قانوني) فهي «لن تستطيع تنفيذ الاستثمارات المخطط، بل ستضطر إلى فصل العمال». وأضاف: «ثمة سياسيون يرتعدون من هذه التهديدات، لكنها تهديدات فارغة وبلا أساس، لأن الضريبة التي نوصي بفرضها هي على الأرباح الفائضة فقط، وبما يتناسب ومستوى هذه الأرباح... بمعنى، أن ليس ثمة ما يمكن أن يثير قلقها الحقيقي، وإنما الأمر مجرد ابتزاز ومحاولة ممارسة الضغوط على أعضاء الكنيست لمنعهم من تأييد هذا القانون الذي يتضمن التوصيات. أما شركة «نوبل إنيرجي»، فستكون أرباحها من الغاز في إسرائيل الأعلى من بين أرباحها في أنحاء العالم كله، كما قال.

ورداً على سؤال حول ما إذا كان قد استشعر أية محاولة لممارسة الضغط على أعضاء اللجنتين اللتين تولى رئاستهما، قال البروفسور شيشينسكي إن «المعركة كانت قاسية جداً ضد لجنة شيشينسكي الأولى، بما في ذلك من جانب مجموعات ضغط أميركية مارست ضغوطاً عديدة ومختلفة، حتى أن «بيل كلينتون» (الرئيس الأميركي الأسبق) كتب رسالة شخصية إلى رئيس الحكومة»!! وأضاف شيشينسكي أن «الوضع الآن، مع توصيات لجنة شيشينسكي الثانية، أكثر إشكالية وتعقيداً، وذلك في إثر تهديدات «خيميكاليم ليسرائيل» بفصل العمال، وتعمل هذه الشركة كل ما في وسعها، بما في ذلك تجنيد محامين وأعضاء كنيست ومجموعات ضغط يتجول ناشطوها في الكنيست من أجل إلغاء توصيات اللجنة... وأنا لست مقتنعاً بأن لدى نتينياهو استعداداً لتبني توصيات اللجنة كاملة».

شركات الغاز، بما في ذلك الادعاء بأن «فرض الضرائب على اكتشافات الغاز يعني، عملياً، تقديم الدعم للحرب»!! وأوضح شيشينسكي أحد المقاييس المعتمدة لفحص وتحديد حصة الحكومة (GT) كنسبة شاملة من الأرباح، بعد خصم ضرائب الشركات، العوائد وضريبة الأرباح الفائضة (التي فرضتها اللجنة). ولدى فحص تدريج الدول حسب هذا المقياس، تبين أن ثمة دولا تحصل على ما يزيد عن ٩٠٪ من الأرباح، فيما حصلت الولايات المتحدة على أكثر من ٧٠٪، بينما كانت إسرائيل في المرتبة الأخيرة ولم ترده حصة عن ٣٠٪ فقط من الأرباح؛ وهو ما وفر لنا الأرضية الصلبة للقول إن حصة الحكومة من أرباح الغاز متدنية جداً، بصورة غير تناسبية (إطلاقاً)، قال!

ولم ينكر شيشينسكي حق المبادرين والشركات الخاصة في جني المردود المالي اللائق، لكن تحديد هذا «المردود اللائق» كان يستوجب معرفة التفاصيل والأخذ بالحسبان مستوى المخاطرة التي أخذها هؤلاء على عاتقهم، وبالنظر إلى أن هذا «المردود اللائق» يختلف من قطاع اقتصادي - تجاري إلى آخر، فقد توصلت اللجنة إلى أن هذا «المردود» في قطاع الغاز ينبغي أن يتراوح بين ٩٪ و ١٣٪، بينما بلغت أرباح شركة «إنيرجي» من حقل الغاز «تمار» أكثر من ٢٢٪، الأمر الذي «يبرر تعديل القوانين ذات الصلة، حتى في منتصف المباراة، لأن مستوى الربح المذكور لم يكن تناسبياً ولا مقبولاً، إطلاقاً. وقد صادقتنا لهذه الشركة على أرباح بنسبة ١٩٪، وهي أعلى من المقبول بكثير، لكنها لم ترض بها». وأكد شيشينسكي أن «توجهنا كان مبنياً على أساس أن ملكية هذه الموارد الطبيعية تعود للدولة بصورة حصرية وما يوضع تحت تصرف شركات الغاز هو الحق في استخراج الغاز وجني المدخولات منه، وليس حق الملكية على الغاز في أي حال من الأحوال... يجب ضمان مردود لائق للمبادرين لقاء ما يستثمرون ويوظفون من أجل معالجة المورد الطبيعي، تطويره واستخراج ما فيه، بما في ذلك مستوى المخاطرة الاقتصادية التي يخوضونها. أما الباقي، فيجب أن يذهب كله إلى الحكومة».

وقال شيشينسكي إنه في أعقاب تقرير اللجنة (شيشينسكي ١) تم سن قانون حد، بالضبط، النسب التي ينبغي على شركات الغاز دفعها للحكومة. وأضاف: «شركات الوصول إلى صيغة لا تقصر مدخولات الدولة على العوائد وضريبة الشركات فقط، بل أن تشمل أيضاً ضرائب على الأرباح الفائضة. ذلك أن نسبة العوائد تبقى ثابتة على حالها، بينما يجب أن نتذكر أن العوائد تخلق تشويهاً اقتصادياً نظراً لأنها تُحسب من المدخولات، لا من الأرباح، ولذا فهي تخلق حافزاً اقتصادياً - تجارياً لخفض الإنتاج. ولذلك، فقد فرضنا، إضافة إلى العوائد، ضريبة على الأرباح الفائضة تتراوح نسبتها بين ٢٠٪ و ٥٠٪».

موضوع حقول الغاز التي تم اكتشافها عند شواطئ إسرائيل وقيمة العوائد المتوقعة منها وموضوع العوائد المتوقعة من الموارد الطبيعية الأخرى، وخاصة إنتاج البوتاس في مصانع البحر الميت. وأكد شيشينسكي أن معالجة مسألة الموارد الطبيعية في إسرائيل تمت «بصورة غير قانونية»، وقدم على ذلك، مثلاً، «قانون النفط والغاز» (سنه الكنيست في العام ١٩٥٢) الذي حدد مراحل تدريجية لمنح «مبادرين» من القطاع الخاص امتيازات التنقيب عن الغاز والنفط في إسرائيل وإنتاجهما، «وهو ما شكل خصصة، عملياً».

وقال إن القانون يحدد منح امتياز التنقيب لفترة ثلاث سنوات وإذا ما تم العثور على الغاز أو النفط خلاها، يحصل صاحب امتياز التنقيب على حقوق اكتشاف واستخراج حصرية لمدة ثلاثين عاماً. أما النقطة الأكثر إشكالية في هذا السياق، فهي أن القانون لم يحدد أي ثمن للاكتشاف المذكور، بمعنى، أن الفائز بالامتياز (سواء امتياز التنقيب أو امتياز الاكتشاف والإنتاج) غير ملزم. في نص القانون - بدفع أي مبلغ أو أية حصة للدولة، وللتوضيح، قال إن الأمور في الولايات المتحدة، مثلاً، تسير على نحو مغاير تماماً، إذ تجرى مناقصة للتنقيب عن الغاز أو النفط في منطقة معينة، يفوز بها (المنافسة) المشترك الذي يعرض المبلغ الأكبر كعوائد للدولة. وبعد التوقيع على العقد، مع الفائز بالمنافسة، يبقى الاكتشاف ملكية الشركة الخاصة لفترة قصيرة فقط، أقصر بكثير من تلك التي يحددها القانون في إسرائيل. ومعنى هذا عملياً - وأضاف شيشينسكي - أن المورد الطبيعي، الذي هو ملك الدولة، يُوضع تحت تصرف المبادرين الخصوصيين مجاناً من دون أي مقابل، على أن يدفعوا للحكومة - فيما بعد - نسبة ١٢,٥ بالمئة من المدخولات التي يجنونها من بيع النفط أو الغاز.

فرض ضرائب على شركات الغاز - دعم للحرب!

وقال شيشينسكي إنه في أعقاب اكتشاف حقول الغاز في إسرائيل، وخاصة في نهاية التسعينيات حين تم اكتشاف حقل «تمار» و«الفيغاتان» الكبيرين نسبياً، كانت هناك نية لتعديل «قانون النفط والغاز» ليلائم المستجدات التي لم تكن متوقعة أو محسوبة لدى إقراره، غير أن ممثلي رؤوس الأموال عارضوا هذه النية، معارضة شديدة وبكل ما أوتوا من قوة وتأثير على الحكومة والكنيست، فسقط الموضوع من جدول الأعمال!

وفي أعقاب تلك الاكتشافات، أقيمت «لجنة شيشينسكي» (الأولى) في العام ٢٠١٠ لفحص ما إذا كانت الحكومة (الدولة) تحصل على حصة ملائمة من هذه الاكتشافات، وقبل أن تبدأ هذه اللجنة ممارسة مهامها، انطلقت معركة منظمة كان هدفها (ممارسة الضغط على اللجنة بغية) منع فرض أية ضرائب على

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتينياهو، في مستهل جلسة الحكومة الأسبوعية صباح أول من أمس الأحد، أن وزير الاقتصاد أرييه درعي «سوف يستقيل من منصبه». وتأتي هذه الاستقالة كجزء من إجراء شامل يتسلم نتينياهو نفسه، في إطاره، حقيقة الاقتصاد (خلفاً لدرعي) لكي يتمكن من التوقيع على بند القانون الذي يستثنى احتكار الغاز من اعتبارات «امن الدولة»، بما يتيح له إقرار مخطط استخراج الغاز، بصورة نهائية. وأضاف نتينياهو: «إنها خطوة كبيرة نحو دفع هدف توفير الغاز وتزويده في إسرائيل»!

وقال نتينياهو إن درعي سيحصل، في المقابل، على حقيبة «وزارة تطوير النقب والجليل»، وستضاف إليها «مباحيات واسعة أخرى» وسيطلق على هذه الوزارة اسم جديد هو: «وزارة تطوير الضواحي، النقب والجليل»! أما درعي فقال إنه يستقيل من وزارة الاقتصاد «اضطراً، بأسى ونظراً لعدم توفر أي طريق آخر لحل مشكلة إطلاق مخطط الغاز في إسرائيل، حيال إصراري. كما أعلنت منذ اليوم الأول - على عدم التوقيع على البند رقم ٥٢ (في قانون التقييدات التجارية) الذي يعني الالتفاف على مفوض التقييدات، وبعدها لم تتوفر الأغلبية المطلوبة في الكنيست لسحب الصلاحيات من بين يدي، فلم يتبق أمامي خيار آخر سوى تقديم استقالتي»!

ومخطط الغاز في إسرائيل، الذي صادق عليه الكنيست قبل شهرين، لا يزال عالقاً من دون إمكانية لأي تقدم، جراء رفض وزير الاقتصاد (المستقيل)، أرييه درعي، التوقيع على بند رقم ١٥٢ الذي يتيح للالتفاف على مفوض التقييدات التجارية والمصادقة على المخطط. وبدلاً من ذلك، اقترح درعي نزع هذه الصلاحيات منه وتحويلها إلى الحكومة، غير أن الائتلاف الحكومي فشل في تجنيد الأغلبية البرلمانية لإقرار هذا التحويل في الكنيست، وذلك بسبب اندفاع وزير (وزير البناء والإسكان - يوفاف غالانت، وزير المالية، موشيه كحلون، وزير الرفاه، حاييم كاتس) عن المشاركة في التصويت نظراً لتناقض المصالح الناجم عن علاقات شخصية وثيقة تربطهم بالملكي شركات التنقيب عن الغاز والملكي امتياز التنقيب عنه، وحيال هذا كله، توصل نتينياهو ودرعي إلى هذه «الصفقة» التي تقضي بتخلي درعي عن هذه الحقيبة (وزارة الاقتصاد) ووضعها بين يدي نتينياهو ليقوم بالتوقيع على البند المذكور وإقرار المخطط.

وأثارت هذه الصفقة بين نتينياهو ودرعي ردود فعل حادة على الساحة السياسية الإسرائيلية، إذ قال رئيس لجنة الاقتصاد البرلمانية، عضو الكنيست إيتان كابل («المعسكر الصهيوني»)، إن ما حصل «ليس خدمة قدرة، بل رشوى علنية بين اثنين من منتخبى الجمهور»؛ وطلب كابل المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، بإجراء تحقيق جنائي في هذه الصفقة أو إلغاءها ومنع تنفيذها، على الفور.

وقالت رئيسة حركة «ميرتس»، عضو الكنيست (زهافا غالنتون، إن ما حصل هو «صفقة قدرة تصل رائحة الفساد وعلاقات السلطة بالمال فيها حتى السماء». وأضاف: «نتينياهو ودرعي يتخيلان عن الجمهور الواسع ويجعلان النظام الديمقراطي في إسرائيل، الذي يتحكمون بمصادر الطاقة، بالاقتصاد، بالسياسة وبالإعلام»!

ممثلو رؤوس الأموال

أفشلتوا محاولة تعديل القانون
وعشية هذا التطور الذي يبدو حاسماً في اتجاه إقرار مخطط الغاز في إسرائيل، وهو الذي بات يشكل أحد المواضيع الاقتصادية الأكثر أهمية وتحرقاً في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، بما يثيره من نقاشات حادة جداً وتجادبات واتهامات متبادلة، أجرت «مجلة برنامج الاقتصاد والمجتمع» في معهد فان لير، في القدس، في عددها الأخير (تشرين الأول ٢٠١٥) مقابلة مطولة مع البروفسور إيتان شيشينسكي، الذي ترأس لجنتين رسميتين («لجنة شيشينسكي ١» ولجنة شيشينسكي ٢») اللتين عالجتا

مساعدات عسكرية أميركية استثنائية لإسرائيل، زيادة على المساعدة السنوية الثابتة الهدف: تعزيز التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي خلال السنوات القادمة!

***قائمة الطلبات الإسرائيلية تشمل: معدات وتجهيزات هجومية «قادرة على ضرب إيران» *وزير الدفاع الأميركي: إسرائيل هي حجر الزاوية في استراتيجيتنا في الشرق الأوسط *العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليست باتجاه واحد فقط، إذ تمتلك إسرائيل قدرات فوق العادة في مجال الحرب الإلكترونية والتقنيات»!**

تواصل، هذه الأيام، على أعلى المستويات، اتصالات ومحادثات بين إسرائيل والولايات المتحدة كانت قد بدأت قبل بضعة أشهر حول المساعدات الأمنية - العسكرية الخاصة، الاستثنائية، التي ستقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل. و«الاستثنائية» تعني، هنا، مساعدات تأتي الآن بزيادة على المساعدات الأمنية السنوية (الثابتة). وتبلغ قيمة هذه المساعدة الاستثنائية 3,1 مليار دولار، علماً بأن بين إسرائيل والولايات المتحدة اتفاقية تقدم الأخيرة بموجبها «معونات» عسكرية - أمنية مختلفة بقيمة إجمالية تبلغ 30 مليار دولار. وينتهي مفعول هذه الاتفاقية في العام 2017، وهو ما دفع مسؤولي البلدين إلى الشروع في إجراء مباحثات بغية التوقيع على «مذكرة تفاهم» جديدة تشكل أساساً لاتفاقية جديدة سيتم التوقيع عليها بين البلدين.

ويتوقع المراقبون والمتابعون أن يتضمن الاتفاق الجديد زيادة كبيرة وجدية جداً، قد تصل إلى مئات ملايين الدولارات سنوياً، في حجم «المساعدات الأمنية - العسكرية» الأميركية لإسرائيل «بسبب الأوضاع الراهنة في منطقة الشرق الأوسط»! وتتمحور الاتصالات والمحادثات الجارية هذه الأيام حول موقف ورغبة كل من الدولتين - كما أفاد مراسل موقع «واينت» في واشنطن، أمس الاثنين، فيما تريد الولايات المتحدة أن تكون مساعداتها الأمنية - العسكرية في الجانب الدفاعي، أساساً، تطلب إسرائيل بتزويدها بمعدات وتجهيزات هجومية «قادرة على ضرب إيران»!

ومن بين ما تشمله القائمة التي تطلب إسرائيل للحصول عليها من الولايات المتحدة، الأن، المعدات والتجهيزات الهجومية التالية: سرب طائرات من طراز إف - 15، طائرات تزود بالوقود، طائرات هليكوبتر، طائرات «في - 22 أوسبري» (V-22 Osprey)، وهي الأولى التي تعمل بتقنية المرواح القابلة لتغيير الاتجاه، إذ تجمع بين القدرة على الإقلاع والهبوط العموديين، مثل طائرات هليكوبتر، وسرعة التحليق العالية، وهما ما يميزان الطائرات ثابتة الجناح.

كما تشمل القائمة، أيضاً، أسلحة وذخائر نكية ومساعدة كبيرة للتزود بصواريخ من طراز «حيتس - 3» التي يؤمل بقدرتها على إسقاط صواريخ بالستية خارج الغلاف الجوي، وغيرها من المعدات والتجهيزات العسكرية الأخرى التي تقبل إسرائيل إنها بحاجة إليها «لضمان الحماية أمام تهديدات إيران وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتهديدات إقليمية أخرى»!

وقال موقع «واينت» إن قائمة المطالب الإسرائيلية هذه عرضت خلال لقاءات بين «مسؤولين كبار» من كلتا الدولتين، ثم جرى بحثها أيضاً خلال سلسلة لقاءات بين وزير الدفاع في الدولتين، الإسرائيلي موشيه يعلون والأميركي أشتون كارتز، عقدت في واشنطن الأسبوع الماضي، وخصصت للبحث في «سبل تعزيز التفوق النوعي الإسرائيلي خلال السنوات القادمة»! كما تم وضع قائمة المطالب الإسرائيلية هذه على طاولة الرئيس الأميركي، باراك أوباما، للنظر فيها عشية الزيارة المرتقبة لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتينياهو، إلى واشنطن الأسبوع المقبل.

وتقل الموقع عن الوزير الأميركي، كارتز، قوله خلال زيارة يعلون إلى واشنطن الأسبوع الماضي، إن «إسرائيل ستكون الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي ستحصل على طائرة «إف - 35» التي تعتبر طائراً استثنائياً! فيما يطلب الإسرائيليون، أيضاً، تزويدهم بطائرات من طراز «إف - ٢5» التي تشمل جميع التحسينات والتقنيات التي تم تطويرها في الصناعات العسكرية الإسرائيلية وتعتبر «العمود الفقري في سلاح الجو»!

وكانت الولايات المتحدة قد صادقت، مؤخراً، على تزويد إسرائيل بطائرات «في - 22 أوسبري» المعدة أساساً، بناء على مزايها المذكورة أعلاه، لعمليات القوات الخاصة وعمليات الانقاذ السريع في مناطق قاسية ومعقدة الظروف، كما تمتلك (هذه الطائرات) القدرة على الوصول إلى إيران!

وفي السياق، نُقل أن السفير دنيس روس والجنرال ديفيد بتريوس كانا قد اقترحا، مؤخراً، أن تقوم الإدارة الأميركية بمنح إسرائيل قنابل خارقة للتحصينات انتهت الولايات المتحدة من تطويرها، بتصميمها واتجاهها في الفترة الأخيرة وتمتلك القدرة على اختراق المفاعلات النووية في إيران وتدميرها، «غير أن الإدارة الأميركية لا تضع هذا الأمر على جدول أعمالها الآن»، كما أضاف موقع «واينت»، بل في معنية، أساساً، «بمساعدة إسرائيل بتجهيزات دفاعية لحمايتها، وصاروخ «حيتس - 3» هو عامل مركزي في إطلاق سماء الدولة (الإسرائيلية)».

«الخيار العسكري ضد إيران يبقى مطروحاً»!

من جهته، أوضح وزير الدفاع الأميركي، أشتون كارتز، أنه تم خلال لقاءاته مع نظيره الإسرائيلي، موشيه يعلون، «بحث سبل إضافية أخرى لتوسيع وتعميق التعاون بين البلدين، بما في ذلك في مجال الحرب الإلكترونية وحرب الإنترنت» وتقنيات الأسلحة الأكثر تطوراً وتقدماً! وأكد كارتز أن «العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليست باتجاه واحد فقط، إذ تمتلك إسرائيل قدرات فوق العادة في مجال الحرب الإلكترونية والتقنيات».

وخلال اللقاءات الأخيرة بين مسؤولين كبار من كلا البلدين، «بذلت محاولات وجهود كبيرة لوضع حد للخلافات العلنية بين الدولتين في كل ما يتعلق بمسألة المشروع النووي الإيراني». كما قال مراسل «واينت»، من خلال التأكيد على أن «الأميركيين مقتنعون ومصرون على أن الاتفاق النووي مع إيران هو اتفاق جيد، رغم أنه لا يحل مشاكل وتهديدات لا تزال إيران تضعها وتمثلها»! لكن «كارتز أطلع يعلون على أوامر الرئيس أوباما بضمناً الإبقاء على الخيار العسكري مثلاً ومتاحا في حال أقدمت إيران على خرق الاتفاق»!

وفي معرض تبرير «الحاجة إلى المساعدات الأمنية - العسكرية الاستثنائية التي ستقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل»، قال كارتز إن «الشرق الأوسط يمز بتغيرات وتحولات دراماتيكية وبارزة متراكمة منذ أجيال تشكل تهديداً على إسرائيل من كل الاتجاهات»! مضيفاً أن «الوضع الإقليمي الراهن يعرض لإسرائيل لتهديدات ومخاطر يومية، سواء على الدولة كلها أو على اقتصادها أو على النظام الديمقراطي فيها. وفي هذا، نحن سنبقى واقفين إلى جانب إسرائيل، كما فعلنا منذ إقامتها وعلى الدوام»! وأوضح كارتز أن «إسرائيل هي حجر الزاوية في استراتيجيتنا في الشرق الأوسط وحياله، ولذا فإن أمنها يمثل أولوية عليا بالنسبة لأميركا، للجيش الأميركي، للرئيس أوباما ولي شخصياً»!

إسرائيل تستعد لهذا منذ زمن!

ويبدو أن إسرائيل كانت قد أجرت استعدادات مسبقة لهذه المحادثات الجارية هذه الأيام، استئنفاً واستكمالاً لمحادثات كانت قد بدأت قبل بضعة أشهر، وهو ما كانت إسرائيل المحت إليه في شهر تموز الأخير، على لسان رئيس حكومتها بنيامين نتينياهو، بالقول إن الاتفاق الدولي بشأن برنامج إيران النووي «يضعها أمام أخطار وتحديات جديدة» لا بد وأن تحتاح، حياله، إلى ما يمكنها من التصدي لأي خطر قد ينشأ عن هذا الاتفاق.

وفي محاولة لممارسة الضغط على الولايات المتحدة آنذاك، قرر نتينياهو، عشية التوقيع على الاتفاق النووي، تعليق هذه المحادثات كي لا يوافق الكونغرس الأميركي على الاتفاق، في الوقت الذي رأى فيه وزير الدفاع، يعلون، أن «تصديق الكونغرس على الاتفاق أمر مفروغ منه» وأنه «يجب البحث في بدائل أخرى» وأصفا تعليق / تأجيل المحادثات بأنه «فرصة لتقييم تداعيات هذا الاتفاق»! وقال يعلون، للفتنة القائية في التلفزيون الإسرائيلي آنذاك، «نحن نتحدث عن مساعدات عسكرية أميركية لإسرائيل... من الواضح أن الوضع هنا تغير وينبغي دراسته من جديد»! ونبه يعلون إلى أن «المكاسب الاقتصادية التي ستحقها طهران من رفع العقوبات الغربية قد تؤدي إلى تعزيز قوة المسلحين المدعومين من إيران في لبنان والأراضي الفلسطينية. وقد يفوق هذا أيضاً إلى سياق تسلسل مع دول عربية ليست صديقة لإسرائيل»، مشيراً إلى «ضرورة المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري» في الشرق الأوسط وقال: «في نهاية المطاف، سيتعين علينا بالطبع أن نذهب لإجراء محادثات حول الحول الوسط من أجل الحفاظ على التفوق النوعي»، وكانت وكالة «رويترز» قد أفادت، في حينه (تموز الأخير)، نقلاً عن مسؤولين رسميين، إسرائيليين وأميركيين، بأنه قبل أن يعلق نتينياهو المحادثات، كان الجانبان «على وشك إتمام اتفاق بشأن حزمة جديدة من المنح تبدأ في العام 2017 بقيمة تتراوح بين 3 و 3,7 مليار دولار، وأضاف هؤلاء أن «هذا الرقم سيزيد على الأرجح، مع استئناف المحادثات»!

وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تعمق التمييز ضد الطلاب العرب وفجوات الميزانيات تصل إلى ٤٠٪!

وزير التربية والتعليم السابق شاي بيرون عمد إلى تعميق الفجوات وسياسة التمييز ضد العرب* ميزانية المرحلة الإعدادية بمقاييس كل طالب عربي تقل بنسبة ٣٣٪ عن ميزانية الطالب اليهودي وفي المرحلة الثانوية تقفز هذه النسبة إلى ٤٠٪



طلاب عرب في الصف

وكان قد اشترنا في العدد السابق من "المشهد الإسرائيلي" إلى تقرير مكتب الإحصاء المركزي الذي قال إن نسبة الطلاب العرب في الجامعات والكليات الإسرائيلية ارتفعت في غضون ١٥ عاما بنسبة ٥٠٪. ورغم ذلك، فإن الفجوة ما تزال كبيرة، وما زال آلاف الطلاب العرب يضطرون للدراسة خارج الوطن، بفعل التضيقات عليهم. وبحسب التقرير، فإن نسبة الطلاب العرب من إجمالي طلاب المعاهد العليا الإسرائيلية ارتفعت من ٩٨٪ في العام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠ إلى نسبة ١٤٤٪ في العام الدراسي الماضي.

ولكن ما لا يذكره مكتب الإحصاء أنه رغم هذا الارتفاع الحاد، إلا أن نسبة الطلاب العرب ما تزال أقل من نسبتهم بين المواليد، في السنة التي ولدوا فيها، بمعنى قبل ١٩ إلى ٢٢ عاما، حينما كانت نسبتهم في حدود ٢٤٪ من إجمالي المواليد في إسرائيل، من دون مواليد القدس المحتلة والجولان. ولكن ما يقلص الفجوة بين الطلاب العرب واليهود هو أعداد الطلاب العرب الذين يتعلمون خارج الوطن، وحسب التقديرات بات عددهم حوالي ١٧ ألف طالب إن لم يكن أكثر.

البيديات العربية من وزارة التربية والتعليم هي في أفضل أحوالها مشابهة لتلك التي تحصل عليها البيديات اليهودية، وفي حالاتها الأسوأ هي أقل بنسبة ٢٠٪ من تلك التي تحصل عليها البلدات اليهودية. ولكن بما أن البيديات العربية فقيرة، وهي الأفقر في إسرائيل، وليست لديها وسائل لتضيف إلى ميزانياتها لجهاز التعليم، فإنه في نهاية المطاف تكون ميزانيات التعليم في البيديات العربية بالنسبة لحصة الطالب العربي أقل بنسبة ٣٥٪ من تلك التي للطالب اليهودي.

وهذا طبيعة الحال مناقض كلياً للاحتياجات، فمجاز التعليم العربي هو جهاز فاشل، بفعل سياسة التمييز العنصري، ونسبة التسرب من جهاز التعليم تصل إلى ٣٢٪، مقابل ٨٪ بين الطلاب اليهود، والتحصيل في الامتحانات الدولية أقل بنسبة ٢٠٪ من ذلك الذي للطلاب اليهود.

وتنعكس أوضاع التعليم العربي على مستويات التحصيل العلمي، قبل أن يبدأ الطالب العربي يواجه حواجز في الدخول إلى الجامعات والكليات الإسرائيلية.

كشفت تقرير جديد عن أن وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية في فترة الوزير السابق شاي بيرون، ٢٠١٣-٢٠١٤، عملت على تعميق سياسة التمييز ضد جهاز التعليم العربي، وعمقت الفجوات في الميزانيات بين جهاز التعليم العربي من جهة، وأجهزة التعليم العبري، من جهة أخرى، مع تفضيل أكبر لجهاز التعليم العبري من التيار الديني الصهيوني. ووصلت الفجوات والفوارق في الميزانيات التي ترصد على مستوى الطالب إلى نسب ٣٣٪ وحتى ٤٠٪، وكانت نسبة زيادة ميزانيات الطلاب العرب أقل بكثير من تلك التي تلقاها الطلاب اليهود ما زاد في حجم الفجوات.

وتقول قراءة أجزائها صحيفة "دي ماركز" لميزانية وزارة التربية والتعليم، إن الميزانية العامة التي ترصد للطالب الواحد في جهاز التعليم العبري الديني الصهيوني، قد ارتفعت في فترة بيرون (من حزب "يوجد مستقبل") بنسبة ١٢٪، وميزانية الطالب اليهودي في جهاز التعليم العبري الرسمي ارتفعت بنسبة ٨٪، بينما ميزانية الطالب العربي التي تعاني من تمييز تراكمي على مدى ستة عقود ونيف ارتفعت في ولاية بيرون بنسبة ٥٪، ما زاد أكثر من الفجوات.

وهذا التمييز لصالح جهاز التعليم العبري التابع للتيار الديني الصهيوني، يضاف إلى سياسة قائمة على مدى السنين، يحظى فيها هذا الجهاز بسياسة تفضيل، وتبرز هذه السياسة بشكل خاص في جهاز التعليم في مستوطنات الضفة، وتدعي الحكومة لتبرير سياسة التفضيل تلك، أن عدد الطلاب في الصف المدرسي الواحد في المستوطنات ضئيل.

وتشير الصحيفة في تحقيقها إلى أنها نشرت قبل عامين تحقيقاً حول الفجوات في جهاز التعليم من حيث توزيع الميزانيات، وبعدها بأشهر أعلن من كان وزيرا للتربية والتعليم بيرون، خطة لتقليص الفجوات، ولكن على أرض الواقع فإن شكل رفع الميزانيات عمق الفجوات والتمييز أكثر ضد جهاز التعليم العبري، كما أشارت الصحيفة إلى أن جهاز تعليم المتدينين المتزمتين "الحريديم" واجه هو أيضا انخفاضا في ميزانيته خلال ولاية بيرون، ولكن الحكومة الحالية، التي تشارك فيها كتلتا الحريديم "شاس" و"يهדות هتורה"، أعادت لهذا الجهاز كل ما تم تخفيضه، وبسبب إضافات له ميزانيات جديدة، لتعيد مستواه إلى ما كان عليه وأكثر، قبل تولي بيرون منصبه في ربيع العام ٢٠١٣.

وينبع التمييز ضد جهاز التعليم العربي من عدة مسارات: أولا، الميزانيات المباشرة التي تقدمها الوزارة، ثم ثانيا الميزانيات الإضافية التي تقدمها الوزارة للشرائح الضعيفة، علما أن الغالبية الساحقة من الطلاب العرب هي من هذه الشريحة، أما المسار الثالث، فهو تمويل المجالس البلدية والقروية، فهذا التمويل مرتبط بالأوضاع المالية لكل واحد من هذه المجالس، وحينما يكون المجلس لتجمع سكانها بغالبيتها من الشريحة الفقيرة، فإن قدراته المالية تكون أقل. ثم المسار الرابع، وهو مشاركة الأهل في رسوم البرامج اللامنهجية، وهي برامج إثراء للطلاب، وهذا كله يضرب جهاز التعليم العربي، ما ينعكس على التحصيل العلمي أيضا.

ويؤكد التقرير أن الفجوات في الميزانيات موجودة في كل مراحل التعليم المدرسي، وربما أن أقل هذه الفجوات، نسبيا، نجدها في المرحلة الابتدائية، ولكن الفجوة تتسع إلى حد كبير جدا وغير معقول، كما تصفه الصحيفة في المرحلة الإعدادية، ففي حين يبلغ معدل التمويل على مستوى الطالب العربي نحو ١٦٧٠ شيكل، وهو ما يعادل ٤٣٠٠ دولار، فإن التمويل للطالب اليهودي يقفز إلى ٢٤٩٠٠ شيكل، وهو ما يعادل ٦٤١٧ دولار، وهذا يعني أن تمويل الطالب العربي أقل بنسبة ٣٣٪ مما يتلقاه الطالب اليهودي في هذه المرحلة. أما الفجوة الأضخم فنجدها في مرحلة التعليم الثانوي، إذ تبلغ الميزانيات لجهاز العبري بمعدل ٣٤٠٠ شيكل، ما يعادل ٨٠٩٢ دولارا للطالب اليهودي، أما معدل التمويل في جهاز التعليم العربي الثانوي، فإنه يهبط إلى ١٨٧٠ شيكل، وهو ما يعادل ٢٤١٨ دولارا، ما يعني أن الطالب العربي يتلقى ميزانية تقل بنسبة ٤٠٪ عما يتلقاه الطالب اليهودي في هذه المرحلة التعليمية.

وقال تقرير آخر لصحيفة "دي ماركز" إن ميزانيات التعليم التي تحصل عليها

اتساع فجوة الرواتب بين النساء والرجال وتقلصها بين العرب واليهود!

***الفجوة بين رواتب العرب واليهود تقلصت من ٣٧٪ إلى ٣٣٪* معدل رواتب النساء يقل بنسبة ٣٣٪**

عن رواتب الرجال *معدل رواتب الرجال العرب- ٤٠٪ من معدل رواتب اليهود*

يمكن عمل بسرعة تصل إلى أربعة أضعاف الفرصة التي أمام طالب عمل من الفلسطينيين في إسرائيل، حتى وإن كانت مؤهلات الفلسطيني ملائمة للوظيفة، واليهودي مؤهلاته أقل، ويعزز هذا البحث الحقائق على الأرض القائمة منذ ستة عقود ونيف، إذ إن البطالة بين المواطنين العرب تعادل ستة أضعاف البطالة بين اليهود.

ويقول البحث نفسه إن غالبية العاملين العرب من ذوي المؤهلات العلمية والمهنية، يعملون في وظائف أقل من مؤهلاتهم، بسبب قلة فرص العمل. وبين البحث أيضا أن معدل راتب العامل الفلسطيني، الذي لديه مؤهلات أكاديمية مساوية لمؤهلات العامل اليهودي، أقل بنسبة ١٢٪ من معدل رواتب اليهود.

ويصل معدل نسبة البطالة في إسرائيل إلى حدود ٥٢٪، إلا أن البطالة بين اليهود تتراوح ما بين ٢٢٪ إلى ٢٤٪، وتصل النسبة في بلدات صحراء النقب، حيث يعيش أكثر من ٢٢٠ ألفا من فلسطيني ٤٨، إلى ما يزيد عن ٣٢٪.

وقد أظهر تقرير جديد لمنظمة الدول المتطورة OECD، أن قيمة الرواتب في إسرائيل، من حيث قدرتها الاستهلاكية، قد تراجعت منذ العام ٢٠٠٧ وحتى العام ٢٠١٣، بنسبة ٠٫٨٪، رغم ارتفاع معدل قيمة الرواتب في دول المنظمة بنحو ٠٫٢٪، بينما يدعي بنك إسرائيل المركزي أن مداخيل العائلات في إسرائيل ارتفعت بشكل كبير منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١٣، ولهذا فإن المقياس ليس قيمة الرواتب فقط، حسب البنك، في حين توقع تقرير OECD استمرار تراجع نسبة البطالة إلى ما دون ٦٪، وهي من أدنى نسب البطالة في دول المنظمة، رغم وجود ما يرفض هذه النسبة في إسرائيل، ويعتبرها تخافا على الحقيقة.

والمعغير الأهم من ناحية البنك هو الارتفاع الملحوظ في مداخيل العائلات، إذ إن عدد العائلات التي فيها عاملان اثنان ارتفع بنسبة ٥٠٪ من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠١٣، إذ كان في العام ٢٠٠٠ فقط ٣٠٪ من إجمالي العائلات فيها عاملان اثنان، بينما النسبة اليوم وصلت إلى ٤٤٪ من إجمالي العائلات، ما يعني أن معدل مداخيل العائلات قد ارتفع بشكل حاد، حسب البنك، وهذا انعكس على مستوى المعيشة.

٤٨٩٪ من نساء.

وحسب تقرير مكتب الإحصاء، فإن الفجوة بين رواتب اليهود والعرب تقلصت من ٣٦٪ لصالح اليهود في العام قبل الماضي ٢٠١٣، إلى نسبة ٣٢٫٨٪ في العام الماضي ٢٠١٤، وكان معدل رواتب اليهود ككل (رجال ونساء) في العام الماضي ٢٠١٤ حوالي ٩٧٥٥ شيكلا كمعدل رسمي (٢٥١٩ دولارا)، و٧٠٢٧ شيكلا كمعدل فعلي (١٨١١ دولارا)، مقابل معدل بين العرب ٦٥٧١ كمعدل رواتب رسمي (١٦٩٤ دولارا)، و٥٤٩٦ كمعدل رواتب فعلي (١٤١٧ دولارا). إلا أن الفجوة تصل إلى ٤٠٪ بين معدل رواتب الرجال اليهود والعرب، إذ يقول التقرير ذاته إن معدل رواتب الرجال اليهود الرسمي وغير الصافي قارب ١٢ ألف شيكل، في العام الماضي ٢٠١٤، وهو ما يعادل ٣٠٨٩ دولارا، أما معدل رواتب الرجال العرب الرسمي فبلغ ٧١٩٠ شيكلا، وهو ما يعادل ١٨٥٣ دولارا، بينما الفجوة بين رواتب النساء اليهوديات والعربيات جاءت أقل ٣١٪، إذ بلغ المعدل الرسمي لرواتب النساء اليهودية ٧٦٦٣ شيكلا، ما يعادل ١٩٧٥ دولارا، مقابل معدل رواتب النساء العربيات ٥٧٧١ شيكلا، أي ما يعادل ١٣٥٨ دولارا، ومعدل رواتب النساء العربيات هو الأدنى من كل الرواتب، ويبلغ ٥٥٪ من معدل الرواتب العام.

وفحص استطلاع مكتب الإحصاء الفجوة بين معدل رواتب العرب واليهود أيضا على مستوى فئات العاملين، من حيث سنوات تعليمهم المدرسي والجامعي، وتبين أنه كلما ارتفع مستوى مؤهلات العامل العربي (الأكاديمي) اتسعت الفجوة بينه وبين العامل اليهودي الذي يحمل المؤهلات ذاتها، فقد كانت الفجوة بين الشريحة التي تعلمت حتى ثمانية سنوات مدرسية ١٣٫٣٪ لصالح اليهود، وترتفع النسبة إلى ١٨٪ لمن أنهى ما بين ٩ إلى ١٠ سنوات مدرسية، ثم تهبط النسبة إلى ٧٫٧٪ لمن أنهى تقريبا التعليم المدرسي، من ١١ إلى ١٢ سنة، أما الفجوة بين من أنهوا من ١٣ إلى ١٥ سنة تعليمية، بمعنى تأهيل جامعي أول، فإنها تقفز إلى ٢٠٪، وكانت الفجوة الأكبر ٣٤٪ لدى من أنهوا ١٦ عاما تعليميا وأكثر.

وكان بحث جديد أعد في "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" ونشر في الأسابيع الأخيرة، قد دل على أن اليهود الإسرائيلي بإمكانه أن يحظى

دل استطلاع جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، على أن الفجوات في معدلات الرواتب في إسرائيل شهدت في العام الماضي ٢٠١٤ اتساعا بين رواتب الرجال والنساء، وبينما الفجوة بين رواتب اليهود والعرب تقلصت قليلا، وقد تبين أن معدل رواتب النساء يصل إلى ٦٧٪ من معدل رواتب الرجال، بينما الفجوة بين رواتب العرب واليهود تقلصت من نحو ٢٧٪ في العام ٢٠١٣، إلى حوالي ٣٣٪ في العام الماضي ٢٠١٤.

ويقول تقرير مكتب الإحصاء إن معدل الراتب غير الصافي، بمعنى قبل خصم الضرائب ورسوم الضمان ورسوم الصحة، بلغ في العام ٢٠١٤ حوالي ٩٣١٧ شيكلا، ما يعادل ٢٤٠٠ دولارا تقريبا، بزيادة بنسبة ٢٧٪ عما كان في العام الذي سبق ٢٠١٣.

أما معدل الرواتب الفعلي، الذي يأخذ بعين الاعتبار نسب توزيع مستويات الراتب، فقد بلغ في العام الماضي ٦٧٠٧ شواكل، ما يعادل ١٧٢٨ دولارا، أي نسبة ٧٢٪ من المعدل الرسمي، وارتفع المعدل الفعلي بنسبة ١٦٪ فقط عن العام ٢٠١٣، وهذا ناجم عن جمود الحد الأدنى من الراتب في العام ٢٠١٤، وبدأ يرتفع تدريجيا ابتداء من شهر نيسان من العام الجاري ٢٠١٥.

ويشير التقرير إلى أن الفجوة بين معدل رواتب الرجال ومعدل رواتب النساء شهدت في العام الماضي اتساعا طفيفا إضافيا، وكان معدل الرواتب غير الصافي للرجال ١١١١٤ شيكلا، بمعدل ٢٨٦٥ دولارا، مقابل معدل رواتب النساء ٧٤٣٩ شيكلا، ما يعادل ١٩١٧ دولارا، وهذا يعني أن معدل رواتب النساء ٦٧٪ من معدل رواتب الرجال. وحسب التقرير، فإن جزءا من أسباب الفجوة، كان الاختلاف في عدد ساعات العمل بين الرجال والنساء، وهذا عدا عن أن أجرة ساعة عمل النساء تقل بنسبة ١٦٫٣٪ عن أجرة ساعة الرجال. وشمل استطلاع مكتب الإحصاء المركزي ٨٤٦٥ بيتا، كشرحية نموذجية لنحو ٢٣٧ مليون بيت في إسرائيل، وكانت الشريحة النموذجية موزعة على ٢٤٥ تجمعاً سكنياً، وكل الشريحة تمثل ٩٧٪ من السكان، ونسبة ٣٪ هي شريحة العرب البدو، الذين يستثنى مكتب الإحصاء نظرا لكمية البيوت التي ليس فيها هواتف أرضية، وفتقر للكثير من البنى التحتية، ويضخ من الاستطلاع أنه في العام الماضي كان في إسرائيل ٣ مليون أجير، (٥١٪ منهم رجال،

موجز اقتصادي

إلغاء ٢٥٪ من الحجوزات

السياحية لإسرائيل

أعلن اتحاد وكلاء السياحة الإسرائيلي أن ٢٥٪ من الحجوزات السياحية القادمة في موسم الشتاء المقبل قد ألغيت من جراء تدهور الأوضاع الأمنية، وهذا التراجع يأتي أيضا في ظل تراجع أعداد السياح إلى إسرائيل، منذ الحرب الأخيرة على قطاع غزة في صيف العام الماضي ٢٠١٤.

وقال مدير اتحاد وكلاء السياحة إنه حتى الآن جرى إلغاء ٢٥٪ من الحجوزات السياحية القادمة لموسم الشتاء المقبل، وأن الاتحاد يعمل حاليا على اقناع أولئك الذين لم يحسموا أمرهم بعد، ويفكرون ببقاء الحجوزات.

وقالت صحيفة "دي ماركز" الاقتصادية الإسرائيلية، إن الإحصائيات التي يعرضها مدير الاتحاد تتعلق بحجوزات المجموعات السياحية، وهي لا تشمل السياحة الفردية، أو غير المنظمة، فهؤلاء يصعب حصرهم مسبقا، وتنعكس حركتهم في الإحصائيات النهائية لكل فترة محددة.

وتوقعت إسرائيل أن تتأثر السياحة القادمة فوراً من الهبة الشعبية الفلسطينية، إذ أن السياحة هي القطاع الذي يتأثر بسرعة من أي تدهور للأوضاع الأمنية، كما أن عودته إلى مساره الطبيعي يحتاج إلى وقت أكثر من باقي القطاعات، فمثلا حتى الآن ما تزال السياحة القادمة متأثر من الحرب الأخيرة على قطاع غزة، وعلى الرغم من تقلب وتيرة الهبة الشعبية الفلسطينية، إلا أن التقارير الاقتصادية ما تزال تتحدث عن تراجع في حركة إقبال الجمهور الإسرائيلي على الأسواق التجارية، والمالي من مطاعم ومقاه، التي شهدت تراجعا حادا في الأيام الأولى للهبة، ولكن قطاع الترفيه ما زال يواجه هذه الحالة، بعكس الأسواق التجارية التي شهدت انتعاشا ما مؤخرا.

صحيفة "معاريف"

تتحول إلى مجانية

أعلنت المجموعة الاقتصادية المالكة لصحيفة "معاريف" الإسرائيلية أنها قررت البدء بتوزيع نسخة مختصرة للصحيفة مجانا يوميا من الأحد وحتى الخميس، على أن تحافظ على توزيع الصحيفة كاملة للمشتركين في كل أيام الاسبوع بما فيه أيام الجمعة.

ومن شأن هذا القرار أن يخافس صحيفة "يسرائيل هيوم" المجانية التي يملكها الثري اليميني المتطرف الأمريكي شلدون أدلسون، وابتدت تعد الصحيفة الأكثر انتشارا في إسرائيل. وكانت سببا مركزيا في انهيار صحيفة "معاريف"، التي كانت ذات يوم الصحيفة الإسرائيلية الأولى، قبل أن تصعب الثانية (بعد يديعوت أحرونوت) ابتداء من مطلع سنوات السبعين، وحتى نهاية العام ٢٠٠٨، حينما بدأت تتسارع وتيرة انهيار الصحيفة، وجرى نقلها بين عدة مالكين.

وابتد "معاريف" تابعة للمجموعة الاقتصادية التي يسيطر عليها إيلي عوزير، صاحب صحيفة "جيروزاليم بوست"، وقررت هذه المجموعة أيضا إغلاق صحيفتها اليومية المجانية "بوست" كليا وإغلاق رخصتها، على ضوء انهيار الشريك الآخر في هذه الصحيفة، ويملك ٥٠٪، والذي يملك أيضا شبكة التسوق الغذائية "ميفا".

وحسب ما نشر، فإن القرار بإغلاق صحيفة "بوست" صدر على الرغم من أن الصحيفة تحولت إلى ثالثة في إسرائيل مع نسبة انتشار بلغت ٧٨٪، لتحل قبل صحيفة "هآرتس" التي تباع والتي تصل نسبة انتشارها إلى ٧٤٪، وهي نسبة ثابتة على مر السنين. أما صحيفة "معاريف" فقد حلت في آخر استطلاع نصف سنوي لانتشار الصحف في أدنى المستويات، مع نسبة انتشار ٢٨٪.

وابتد الصحافة المجانية تنتشر في إسرائيل منذ العام ٢٠٠٥، عبر صحيفة مخصصة لشبكة القطارات، إلى أن ظهرت صحيفة "يسرائيل هيوم" في منتصف العام ٢٠٠٧، موالية لمن كان رئيسا للمعارضة زعيم الليكود، بنيامين نتانياهو، وبدأت مسيرة انتشار واسعة النطاق، وتحدثت استطلاعات دورية عن احتلالها المرتبة الأولى في التوزيع، متجاوزة بفارق صغير صحيفة "يديعوت أحرونوت" التي تباع، إلا أن الصحف المركزية التقليدية لم تعد تتعامل مع هذه الاستطلاعات، كونها تتساوى بين الصحف المجانية، ذات المضمون الصحافي الضعيف، وبين الصحف التي تباع يوميا، وما تزال تعد مصادر أساسيا للمعلومات الإخبارية في إسرائيل.

اتساع الفجوة بين أعمار العرب واليهود

قال تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن إسرائيل تحتل المرتبة السابعة بين الدول المتطورة الأعضاء في منظمة التعاون OECD، وبلغ معدل الأعمار في العام ٢٠١٤ للرجال ٨٠ عاما وثلاثة أشهر، وهو المعدل ذاته الذي كان في العام الذي سبق ٢٠١٣، أما معدل الأعمار للنساء فكان ٨٤ عاما وشهرا واحدا، بزيادة شهرين عن العام ٢٠١٣.

وقد ارتفع معدل الأعمار في السنوات العشر السابقة، من العام ٢٠٠٤ إلى العام ٢٠١٤، للرجال بعامين ونصف العام، وللنساء بعامين وشهرا واحدا.

وفي السنوات الـ ٣٥ الأخيرة الماضي ارتفع معدل أعمار الرجال بنحو ٨ أعوام و٨ أشهر، بينما ارتفع معدل أعمار النساء بنحو ٩ أعوام.

ولكن تبقى هناك فجوة في الأعمار بين العرب واليهود، إذ أن معدل أعمار النساء العربيات يقل بثلاثة أعوام وشهرا واحدا عن معدل النساء اليهوديات، بينما معدل أعمار الرجال العرب يقل بحوالي ٣ أعوام وثمانية أشهر عن معدل الرجال اليهود. وبلغت الفجوة بين الأعمار في السنوات العشر السابقة، من النصف الثاني من سنوات الثمانين، لم تعدد عاما واحدا وأربعة أشهر، ولكنها اتسعت مع السنين الأخيرة.

وعلى مستوى المدن الإسرائيلية، كان أعلى معدل للأعمار في مدينة رامات غان المحاذية لمدينة تل أبيب، إذ بلغ المعدل ٨٤٫٣ عام، تليها باقل بعام واحد مدينة رحوفوت، وهي أيضا جنوب منطقة تل أبيب الكبرى، ثم ريشون لتسيون، في ذات المنطقة، حيث بلغ المعدل ٨٣ عاما.

ويقول التقرير إنه في العام الماضي ٢٠١٤ توفي في إسرائيل ٤٢٤٠١ بمعدل ٥٫٢ شخص لكل ألف.

تغطية خاصة: عن الواقع السياسي- الحزبي الراهن في إسرائيل

وثيقة جديدة صادرة عن «مركز مولاد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»:

لماذا تخفق المعارضة السياسية في إسرائيل في تشكيل بديل حقيقي لحكومة اليمين وسياساته؟

«يجب توظيف الحد الأقصى الممكن من الموارد والطاقات السياسية المتوافرة، من خلال بناء شراكات حقيقية مع ممثلي الجمهور العربي

والجمهور الحريدي (بدلا من تعميق القطيعة معهما، كما يحدث الآن)، والذين يمكن أن يشكلوا «بيضة القبان» في الانتخابات البرلمانية المقبلة»



المعارضة الاسرائيلية: مشاكل بنيوية.

يتعين عليها الإسراع في اتخاذ عدد من الخطوات والإجراءات، من أمهما:

أ. التمايز عن السلطة: ويشمل هذا عددا من الخطوات: التركيز على القضايا المركزية، غير "الحيادية"، فحيال حملة نزع الشرعية التي يتعرض لها اليسار، "يستسلم" عدد كبير من أعضاء الكنيست فينتافسون في إطلاق التصريحات المقبولة على الأوساط السياسية المختلفة، عموما، ولا ينتخبه هؤلاء إلى حقيقة أن تصريحاتهم تلك قليلة القيمة الجماهيرية وعديمة الأهمية السياسية. فمثلا، إذا كان اليمين أيضا يدعي بأن الشوفينية مرفوضة وبأن الشفافية ضرورية ومطلوبة، فليس ثمة في إطلاق مثل هذه التصريحات ما يمكن أن يجند دعما جديا وحقيقيا للييسار. وعلى

المعارضة، أيضا، التوقف عن إدارة الصراعات الهامشية وتوظيف طاقت كبيرة في معارك لا تعود إلا بانتصارات هزيلة وبمنفعة ضئيلة جدا ليس في مقدورها خدمة الهدف الأساسي في إسقاط اليمين من سدة الحكم، فضلا عن أنها تظهر اليسار بصورة سلبية وغير ذات جدوى. ويتوجب على اليسار وضع أجندة شاملة وواضحة، وخاصة في القضايا السياسية والأمنية.

التوقف عن اعتبار التشريع هدفا والتحول إلى اعتباره وسيلة. فالسباق خلف اقتراحات قوانين يغيب الحاجة إلى طرح أجندة بديلة ويأتي على حسابها. وإذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة أن تشريعات اليسار لا تحظى بدعم حكومة اليمين ولا تمتلك حظوظا كبيرة بتمريرها، فمن الواضح إذن أن على اليسار استخدام التشريع رافعة، فقط، لشن معارك شعبية وتوجيهها.

التوقف عن "تلفيف" قرارات وممارسات السلطة، حتى حين تكون مدمرة. فليس من واجب المعارضة، أو مهمتها، إنتاج حكومة

يمينية أفضل، بل استبدالها. هذا هو الطريق لتحسين وضع إسرائيل، وهو أكثر أهمية بكثير من تلفيف هذا القانون أو ذاك. ومنوع على اليسار، أيضا، أن يكون شريكا في قصورات اليمين وإخفاقاته، بينما يواصل هذا الأخير اتهام اليسار بالمسؤولية عن تلك القصورات والإخفاقات، وبهذه الرؤية، فإن المساعدة التي يقدمها اليسار لليمين هي مساعدة هدامة؛ إنها تخفي إخفاقات الحكومة تجاه الداخل وتعرض صورة اعتدال زائف تجاه الخارج. وفوق

هذا كله، فالمعارضة التي تتعاون مع من تصفه بأنه خطر على إسرائيل تفقد مصداقيتها وثقة الجمهور.

المتناع عن المشاركة في الحكومة. لا يمكن للعمل السياسي أن يقوم على غاية التوصل إلى قواسم مشتركة بين اليمين واليسار، فحكومة "الوحدة الوطنية" من شأنها أن تحتم خضوع أحد المعسكرين للمعسكر الآخر أو أن تؤدي إلى حالة من الشلل العام، وهو ما يسلب الجمهور الواسع قدرته على الحكم أي المعسكرين هو الأفضل. ومن غير المنطقي أن تكون لدى حزب مشترك مع قيادة يسعى هو إلى تغييرها. هذا أولا، وثانيا، ليس ثمة أي مبرر اليوم لتشكيل حكومة وحيدة كهذه، لا يمكن إقامة "حكومة عقلاء"، ذلك أنه لم يعد ممكنا التمييز بين

إلى تشريعها، ابتداء من قانون رفع نسبة الحسم مروراً بقانون الحد من اقتراحات نزع الثقة عن الحكومة وانتهاء بقانون الأغلبية الاستثنائية اللازمة لإسقاط الحكومة (٦١ عضو كنيست ابتداء من العام ١٩٩٦، بدلا من الأغلبية العادية ـ أغلبية الأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت)، وبالإضافة إلى هذا، قلصت الحكومة أيضا من قدرة المعارضة على تمرير القوانين الجديدة وتشريعها، وذلك من خلال رفضها / عدم إقرارها في "اللجنة الوزارية لشؤون التشريع"، فضلا عن فرض "الانضباط الائتلافي" الملزم على أعضاء الكنيست من الائتلاف الحكومي في التصويت على الأغلبية الساحقة من مشاريع القوانين الجديدة، إلى جانب سلسلة من القوانين الجديدة التي تھض، أو تحدّ على الأقل، مبادرات التشريع غير الحكومية. ب ـ التضييق على هيئات وتنظيمات مؤيدة للمعارضة، وذلك من خلال مشاريع قوانين خاصة بإدارت إليها حكومة نخبياھو وترمي إلى تهريب هذه الهيئات والتنظيمات وردعھا عن إبداء أية علاقة بالحلبة السياسية والحزبية. وإبرز مشاريع القوانين هذه: الحد من التبرعات المسموح بتلقيھا من خارج البلاد، وبينما تلجا هذه الهيئات والتنظيمات إلى لغة الاعتذار والتصلل من أیة علاقة لها بالمعارضة السياسية أو بالأحزاب السياسية، تواصل الجمعيات والتنظيمات اليمينية تلقي التبرعات السخية من خارج البلاد، وحتى من مصادر مشبوهة، بل لا سامية، كما تؤكد "الورقة"، وكانت لهذه المشكلات إسقاطات على وضع المعارضة، قوتھا ومكانتها، تجسدت في إخفاقات هامدة، أبرزھا:

المنهجية السياسية لدى قيادة اليسار - الجهة الوحيدة القادرة على طرح بديل سلطوي هي المعارضة، وذلك وأجيبھا الأول، العمل من أجل اكتساب قوة التأثير الجدي والحقيقي على الأجندة السياسية. وهو ما لم تحلله قيادة اليسار الإسرائيلي.

التعاون مع الائتلاف - أصبح اليسار الإسرائيلي غارقا في العمل التشريعي الهامشي، علما بأن التشريعات الأساسية، الجوهرية والهامة، لا تجد تجاوبا أو دعما من جانب حكومة اليمين، وأصبح النشاط التشريعي، بمعنى عدد القوانين التي تم سنھا، المعيار الوحيد تقريبا لتقييم نشاط أعضاء الكنيست وتدريب فاعليتهم وجدوى عملھم. ولهذا، أصبحت نجد أن عضو الكنيست الذي يحتاج إلى دعم وزير ما (في مسعى تشريعي) يجد صعوبة بالغة في توجيه النقد العلني له.

التركيز على "إلا بيبي" - أداء بنيامين نتنياهو، شخصيته ومسلكياته تعود بالضرر على دولة إسرائيل ومصالحھا. لكنها ليست السبب المركزي لتغيير السلطة واستبدالھا، فإذا ما بقيت المعارضة تركّز هجومھا على شخص نتنياهو فقط، وسط إجمام (تمام تقريبا) عن مهاجمة أيديولوجية اليمين، فلن يكون ثمة سبب وجيه لفوزھا بالسلطة واستبدال اليمين.

ما الذي يتوجب على المعارضة فعله؟

كي تستطيع المعارضة تشكيل قوة نوعية وطرح بديل جدي وحقيقي لإدارة دفة السلطة،

"المعارضة البرلمانية ـ السياسية) الحالية فشلت في تشكيل وطرح بديل عن حكومة اليمين في الدورة الأولى (الصيفية) للكنيست، على الرغم من الفرص العديدة التي أتاحت لها"؛- هذه هي الحقيقة التي تقرھا، كمنطلق، "ورقة موقف" خاصة أصدرھا "مركز مولاد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل"، الأسبوع الماضي، في خطوة يبدو أنها جاءت مترامنة مع إحياء الذكرى الـ ٢٠ لاغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلي الأسبق، إسحق رابين، يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥.

وقد أعدت "ورقة الموقف" هذه، التي صدرت بعنوان "نادي القتال: كيف تكون المعارضة فعالة"، الكاتبة الصحافية آيالا بنييفسكي، المحررة السابقة في صحيفة "هارتس" والمديرة السابقة لدائرة العمل الجماهيري في منظمة

مساعدة اللاجئین وطالبي اللجوء في إسرائيل. وتضع هذه الورقة (التي تستعير عنوان أولى روايات الكاتب الأميركي تشاك بولانيك، المنشورة في العام ١٩٩٦: "نادي القتال") هدفا تحدهه بالتالي: "رسم استراتيجية سياسية لبلورة معارضة فاعلة في إسرائيل"، وذلك على خلفية ما تعتبره "حقيقة ناجزة" تتمثل في "فشل المعارضة الحالية في إنتاج وطرح بديل لحكومة اليمين في دورة الكنيست الأولى، على الرغم من الفرص العديدة، الجماهيرية والسياسية ـ الحزبية، التي أتاحت لها، الواحدة تلو الأخرى"، خاصة وأن الانتخابات البرلمانية الأخيرة، للكنيست الـ ٢٠ (في آذار ٢٠١٥)، تمخضت عن ازدياد قوة المعارضة، بينما كان من المفترض أن يكون الائتلاف اليميني المتطرف والمقّص "هدفا سهلا"، ناهيك عن أن "موجة" العمليات الأخيرة، التي أكدت فشل سياسة اليمين الإسرائيلي، كان يفترض أن تؤدي إلى تعزيز قوة المعارضة، موقعھا ومعركتها من أجل طرح أجندة أيديولوجية خاصة بها".

وترى "الورقة" أن ثمة "جمهورا واسعا يقف خلف المعارضة اليوم، يقابله ائتلاف مهزوز ومعزول دوليا يجد صعوبة بالغة في تسيير شؤون الدولة"، وهو ما يشكل ـ من وجهة نظر مركز "مولاد" ـ "فرصة نادرة لوضع المعارضة في موقع البديل الجدي والجذاب للحكومة الحالية، وخاصة في الأيام التي يقف فيها المواطنون الإسرائيليون الشعور بالأمن الشخصي"؛ ويقوم التقييم القائل بأن "الائتلاف مهزوز" على حقيقة أنها المرة الأولى منذ العام ١٩٨١ التي يقوم في إسرائيل ائتلاف حكومي من ٦١ عضو كنيست فقط (مع الإشارة إلى أن ائتلاف حكومة إسحق رابين في العام ١٩٩٢ ضم ٦٢ عضو كنيست فقط، لكنه كان مدعوما "من الخارج"، من أعضاء الكنيست العرب). فمثل هذا الائتلاف يمثل تحديا جادا، في الحد الأدنى القانوني، "بينما يتلقى كثيرون من أعضاء الائتلاف أحقادا وفضائل شخصية وسياسية ضد رئيس الحكومة ويتربصون به"، يشكل "فرصة جيدة وحقيقية أمام المعارضة، من الناحيتين العديدة والجوهرية". ثم تضيف الورقة إلى "عوامل الفرصة" عنصرا آخر يتمثل في "سيرورة التطرف والتقصيد الأيديولوجيين المستعمرين بين أحزاب الائتلاف الفيق والمتجانس، وهو ما يخدم المعارضة ومصالحھا".

ويشير ناشرو "الورقة" إلى أن "هذه الوثيقة لا تتعالج الأسباب النفسية والأيديولوجية وراء إخفاقات المعارضة، مثل خنوع أعضاء الكنيست للرهبة اليمينية وافتقارھم، هم أنفسهم، إلى الرؤية اليسارية الواضحة ـ وهي مواضيع سيعالجھا المركز (مولاد)، مباشرة وعينياً، في إصدارات قادمة"؛

مشكلات بنيوية وإسقاطات

على قوة المعارضة الإسرائيلية

تحدد "الورقة" أربع مشكلات بنيوية أدت، في النتيجة، إلى تساؤل قوة المعارضة الإسرائيلية وتراجع دورھا السياسي والجماهيري. وتضع هذه المشكلات الأربع تحت بابین اثنين: سيرورات تاريخية أضعفت المعارضة، ويشمل هذا مشكلتين اثنتين: ١ ـ ضعف الأحزاب الكبيرة وتراجع قوتھا، ما أدى إلى طمس الفوارق والحدود بين مواقف المعسكرين الأساسيين. ويضاف إلى هذا تعدد (تكاثر) الأحزاب الصغيرة، مما أثر، بصورة حاسمة، على وحدة المعارضة وتكتاتها. ب ـ تدهور مكانة رئيس المعارضة وقصورات جوهرية في أدائه، وهو ما سببه ـ أيضا ـ تعدد الأحزاب الصغيرة وتغيير شخص رئيس المعارضة بوتائر سريعة جدا، نسبيا.

إجراءات حكومية لمحاصرة المعارضة وتقبيدھا: ١ ـ التضييق على المعارضة من خلال قوانين خاصة بإدارت حكومة بنيامين نتنياهو

«هارتس»: «الأبارتهايد الاسم

الحقيقي لرؤية نتنياهو السياسية!

كزز رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عدّة مرات في الفترة الأخيرة عرض رؤيته السياسية في الوقت الراهن.

وكانت آخر مرة (حتى صدور هذا العدد) أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الأسبوع الماضي، حيث قال إنه لا يريد دولة ثنائية القومية، لكن «يجب على إسرائيل السيطرة على كامل الأرض في المستقبل المنظور». كما أوضح أنه مستعد لتقسيم البلاد، غير أن «الجانب الآخر غير مستعد لذلك»، وأن الشرق الأوسط واقع تحت تأثير تيارات الدين الإسلامي التي تعرقل إمكانية السلام.

حول هذه الرؤية أنشأت صحيفة «هارتس» افتتاحية أكدت فيها أن انساب اسم ينطبق عليها هو الأبارتهايد.

وجاء في هذه الافتتاحية:

في الظاهر لا يعتبر الموقف الذي أعرب عنه نتنياهو متطرفا، وهو مقبول من جانب أغلبية الجمهور اليهودي في إسرائيل- بالاستناد إلى العديد من استطلاعات الرأي التي أجريت في الأعوام الـ١٥ الأخيرة منذ قمة كامب ديفيد العام ٢٠٠٠. وتؤيد الأكثرية فكرة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، لكنها في الوقت نفسه تعتقد أن هذه الفكرة غير عملية بسبب «عدم وجود شريك» لدى الطرف الثاني، وهذه الأكثرية وضمناها نتنياهو، تعارض فكرة دولة ثنائية القومية فيها مساواة في الحقوق بين جميع المواطنين يهودا وفلسطينيين.

وتابعت الافتتاحية:

تمسك نتنياهو بهذا الخط طوال فترة حكمه، أي موافقة لفظية على تقسيم الأرض تميزه عن اليمين المتطرف وعن قادة المستوطنين، وسياسة عملية تعرقل تحقيق هذا التقسيم. لقد رفض نتنياهو على الدوام التحاور مع الفلسطينيين بشأن الحدود المستقبلية، وطلب منهم «الاعتراف بالدولة اليهودية»، وعمل على توسيع المستوطنات في شتى أنحاء الضفة الغربية، ووصف الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأنه محرض وخصم.

في الحياة الحقيقية وخارج خطاباته، نتنياهو مستعد لإجراء محادثات عقيمة مع الفلسطينيين، أو مستعد لـخطوات لتقليص الاحتكاك، من دون التخلي عن السيطرة على الأرض.

في كلامه أمام لجنة الخارجية والأمن اعترف نتنياهو بسيطرة إسرائيل المطلقة على المناطق المحتلة، ونزع القناع المزروع عن «عقيدة الاحتلال المؤقت» التي تعرضها الدولة منذ عشرات السنين أمام محكمة العدل العليا- وعن زعم الادعاء بأن السلطة الفلسطينية تتمتع باستقلال ذاتي وتدير شؤون مواطنيھا، بحسب الدعاية الإسرائيلية.

وأكدت الصحيفة أنه من معارضة نتنياهو للدولة الثنائية القومية ينجم استنتاج واضح: ما دامت «سيطرة إسرائيل على الأرض» مستمرة، فإن ملايين الفلسطينيين في المناطق المحتلة سيبقون في وضع أدنى ولن يحصلوا على حقوق المواطنة التي يتمتع بها جيرانهم اليهود في المستوطنات.

وختمت الافتتاحية: «النظام الذي وصفه رئيس الحكومة في رؤيته للامور، له اسم واحد هو: الأبارتهايد. ليس هناك تفسير آخر لوجود نوعين من السكان يعيشون على الأرض عينھا أحدهما له حقوق سياسية والأخر يرضخ لاحتلال دائم، ولن ينجح أي تبرير أمني أو تحذير من تأثير الإسلام في طمس مفرزى هذه الرؤيا. إن كلام نتنياهو يجب أن يصدم جميع الذين يحرصون على مصداقية إسرائيل ومستقبلھا، ويجب أن يوخذھم ضمن جبهة إنقاذ وطني تعمل على استبدال السلطة الحالية».

ما هو دور «حزب الوسط» في إسرائيل الآن من وجهة نظر يائير لبيد

نشر عضو الكنيست يائير لبيد رئيس حزب «يوجد مستقبل» في الموقع الإلكتروني للحزب، الأسبوع الفائت، مقالا حدّد فيه الدور الذي يجب على «حزب الوسط» في إسرائيل القيام به في المرحلة الحالية.

وفيما يلي ترجمته الكاملة:

«يجب علينا الاعتراف بأن الواقع معقد ولا وجود لحلول سهلة، وأن الحصانة الوطنية معناها أن نعرف كيف نحمي أنفسنا من الأشخاص الذي يحملون السكاكين وأيضا من أولئك الذين يريدون أن يحوّلونا إلى ما لا يجب أن نصبح عليه.

صحيح أن اليهود لن يسيروا إلى حتفهم مثل القطيع إلى الذبح، وإذا شهر أحدھم سكيناً علينا فيجب أن نطلق عليه النار ونقتله. لكن صحيح أيضا أن اليهود لا يصفقون بحرارة فوق جسد يتزرف دماً، لأنك لا تفرح بسقوط عدوك، ونحن لا نقذّس الموت بل الحياة.

صحيح أيضا أنه مسموح لنا الدفاع عن أنفسنا بكل وسيلة، لكن ممنوع أن نضرب حتى الموت إنسانا ملقى على الطريق فاقد الوعي حتى لو كان مخربا.

صحيح أن قبلة اليهود في صلواتهم طيلة الـ٣ آلاف سنة هو جبل الهيكل وأن تحرير حائط المبكى هو معزة العلية. لكن صحيح أيضا أننا لا نريد انتفاضة ثالثة، ولا إشعال نار الجهاد في العالم العربي كله.

صحيح أن القدس يجب ألا تقسم. لكن صحيح أيضا أنه إذا كان يجب استخدام الكتل الإسمنتية لحماية حدائق الأطفال، فإن من الأفضل وجودھا هناك لأن الأطفال يجب ألا يخافوا الزجاجات الحارقة. فهم ليسوا جنودا بل أطفال.

صحيح أن हम منازل هو خطوة ضرورية ومبررة في الحرب على الإرهاب. لكن صحيح أيضا أنه عندما تطلب المحكمة العليا أن يتم ذلك من خلال إجراءات قانونية سليمة يجب أن يحترم طلبھا، ومنوع الضعوف ولو للحظة واحدة للمحرضين. إن سلطة القانون هي أساس حياتنا هنا، ومن دون المحكمة العليا لا وجود للديمقراطية.

صحيح أن هناك الكثير من العداء للسامية، نصف العالم ضدنا والإعلام الدولي معاد لنا. لكن صحيح أيضا أن لدينا عدداً غير قليل من الأصدقاء، ويتعين علينا الإصغاء إليهم وتقدير وقوفهم إلى جانبنا.

صحيح أن الفلسطينيين- ٣ر٥ مليون مسلم- موجودون بيننا مثل الشوكة في خصرتنا وهم ليسوا شريكا بل أعداء، لكن صحيح أيضا أنه لهذا السبب تحديداً علينا الانفصال عنهم بأسرع وقت ممكن وبفاعلية، بحيث يحتفظ الجيش الإسرائيلي بقدرته على العمل في المناطق (المحتلة) والدفاع عن مواطني إسرائيل.

صحيح أن أعضاء الكنيست العرب وخاصة أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي مجموعة غير مسؤولة تحاول أن تشعل الأرض وأن تقوّض التعايش، ويجب على الكنيست أن يفكر كيف يجب أن تنصرف معھم. لكن صحيح أيضا أنه يجب ألا نسمح لهم بأن ينجحوا في مؤامرتھم، ففي إسرائيل يعيش ١٢ر١ مليون عربي يحملون الجنسية الإسرائيلية، ويجب علينا أن نجد طريقة للعيش معاً.

صحيح أن اليسار المتطرف حالم وغادر واليمين المتطرف عنيف ويخرق القانون. لكن صحيح أيضا أن أغلبيتنا ليست كذلك. فإغلبية الإسرائيليين هي في الوسط وليست مستعدة لأن تسمح للمتطرفين بأن يديروا حياتنا.

إننا ننظر من الزعامة حلولا، والزعامة التي اخترناها تقول إن اختبارنا هو في القدرة على مواجهة الخصم من دون وجل، لكن يجب أيضا المحافظة على هويتنا حفاظا مطلقاً، ويجب ألا ننسى أن لا وجود لحلول فورية، وأن هذا طريق طويل ومنوع أن نختار بين البقاء والأخلاق اليهودية، وعلينا الجمع بين الاثنين.

في هذه الأيام يجب أن نتوحد. وتنشأ الوحدة عندما يفهم الجميع أنه لا يمكن حدوث ثمة بالمئة من الأشياء الكثير من أرادوها أو أمناو بها. وأنه فقط «طريق الوسط هو الطريق الصحيح». إن ما تحتاج إليه هذه الدولة في هذه الأيام أكثر من أي وقت مضى، هو العثور على لفتنا المشتركة. إن قوتنا الحقيقية تنبع من كوننا معا، ومن الفهم بأننا مركب متنوع، وأنا حازمون وأخلاقيون في آن. نحارب دفاعا عن حياتنا ونحافظ على إنسانيتنا. ندافع عن اليهود ولا ننسى قيم اليهودية. إذا تغيرنا سنخسر. إذا أصبحنا مثلھم (الفلسطينيين) نخسر. وإذا أظهرنا ضعفاً نخسر. إذا عرفنا - حتى في هذه الأيام- المحافظة على ما يجمع بيننا، فإن أحداً لا يستطيع الانتصار علينا أبداً.

متابعات

الحرب الأخيرة على غزة بعيون إسرائيلية

«حماس دفعت نحو هذه الحرب بسبب تخوف حقيقي في صفوف قيادتها من فقدان القدرة على استمرار حكمها في قطاع غزة»!

جولة قتال أخرى في غزة مسألة وقت على ما يبدو

لا تعرف إسرائيل حتى اليوم ما إذا كانت الحرب التي شنتها ضد قطاع غزة على مدار خمسين يوما، بين ٧ تموز ٢٦ و آب من العام الماضي- ٢٠١٤، حققت هدفها الرئيسي، وهو ردع حركة حماس، أم لا.

ويحاول خبراء أمنيون إسرائيليون دراسة أداء حماس، وبالأساس ذراعها العسكري، كتائب عز الدين القسام، خلال الحروب السابقة بين الجانبين، وأيضا خلال فترات الهدوء بين هذه الحروب، بهدف محاولة استشراف أداء حماس وكتائب القسام في الحرب المقبلة، التي تعتبر إسرائيل أنها ستنبش لا محالة، وأن نشوبها مسألة وقت ليس أكثر.

حول هذا الموضوع، صدر بحث عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، مؤخرا، بعنوان «هل ستكون حماس مستعدة أكثر في المواجهة المقبلة مع إسرائيل - رؤى وتقييمات حيال دروس حماس من الجرف الصامد» وهو التسمية التي أطلقها الجيش الإسرائيلي على الحرب الأخيرة ضد قطاع غزة.

وأعد هذا البحث مدير برنامج «جيش وإستراتيجيةا» في المعهد، الدكتور غايي سيبوني، ومسؤول رفيع المستوى في مكتب رئيس الحكومة، تم الإشارة إليه بالحرفين ج. ج. وربما يكون مسؤولا في الشياك أو في مجلس الأمن القومي التابعين لرئيس الحكومة الإسرائيلية مباشرة.

وأشار الباحثان إلى أن «حماس هي حركة تقوم بدراسة تجاربها، وتستخلص الدروس بعد أية مواجهة أو جولة قتال مع إسرائيل، وتطبق نتائج دراستها جيدا في أسلوب قتالها الذي تمارسه في أية جولة جديدة. وتستخلص حماس الدروس من تجربتها في ميدان القتال أولا، ولكن تستخلص أيضا الدروس من تجارب منظمات إرهابية أخرى حاربت ضد إسرائيل، مثل حزب الله، وكذلك من الخبرة والتجارب المتراكمة التي نقلت إليها من قبل دول، مثل إيران وسورية».

واعتبر البحث أن حماس استخلصت الدروس من «الجرف الصامد» في ثلاثة مستويات، هي: المستوى الإستراتيجي في السياق الجيوسياسي، ومستوى بناء القوة والتسلح، والمستوى العملي لتفعيل القوة.

ورجح الباحثان بأن حماس ستطبق هذه الدروس في جولة القتال المقبلة بينها وبين إسرائيل، وفي المقابل فإنه بإمكان إسرائيل استخلاص رؤى من دروس حماس فيما يتعلق بطرق مواجهة الجيش الإسرائيلي ضد الحركة في المستقبل.

أسباب حرب صيف العام ٢٠١٤

أشارت الدراسة إلى أن حماس خاضت هذه الحرب، في صيف العام الماضي، في الوقت الذي كانت فيه الحركة «في حضيض غير مسبوq من الناحيتين السياسية والاقتصادية».

وبرأي الدراسة ثمة سببان مباشران أديا إلى الحرب، أولهما حملة اعتقالات واسعة شنّها الجيش الإسرائيلي في صفوف حماس في الضفة الغربية، وطالّت مئات النشطاء، في أعقاب اختطاف وقتل المستوطنين الثلاثة. والسبب الثاني هو اكتشاف الجيش الإسرائيلي نفقا هجوميا في جنوب القطاع يمتد إلى عمق مبر أبو سالم، وتدميره ومقتل عدد من مقاتلي كتائب القسام.

وأضافت الدراسة أن هناك أسبابا أخرى، أعمق وجذرية أكثر، أدت إلى الحرب، وتتعلق بتطورات حدثت في السنوات الأخيرة وتسببت بتدهور الوضع الداخلي في حماس وعزلتها الإقليمية «وتخوف حقيقي في صفوف قياداتها من فقدان القدرة على استمرار حكمها في قطاع غزة».

وهذه الأسباب مجتمعة «دفعت قادة حماس إلى الاستنتاج بأن ليس ثمة ما تخسره، ولذلك لم يتيق سوى استخدام 'قوة الضرر' من أجل ضمان استمرار بقاء الحركة»، لأنه «بالنسبة إلى حماس، إطلاق الصواريخ هو 'سياسة بوسائل

أخرى'، وخيار الدخول إلى جولة قتال لم يكن خيارا بين الحرب والسلم، وإنما بين الاختناق البيئي والحرب».

كذلك توقعت حماس وجود احتمال، وإن كان منخفضا، بأن تؤدي حرب كهذه إلى تخفيف الحصار المفروض على القطاع.

إلى جانب ذلك، واجهت حماس، بعد شهر من عملية «عمود السحاب» العسكرية الإسرائيلية ضد القطاع في تشرين الثاني العام ٢٠١٢، أزمة اقتصادية وسياسية.

فحتى تموز العام ٢٠١٣ كان نظام الإخوان المسلمين في مصر برئاسة محمد مرسي داعما لحماس، لكن بعد عزل مرسي وتولي عبد الفتاح السيسي مكانه، وإخراج الإخوان المسلمين عن القانون، تحولت حماس إلى حركة منبوذة وحتى أن محكمة مصرية أصدرت قرارا باعتبارها حركة «إرهابية». وعمل نظام السيسي بخطى خثيثة على تدمير الأتفاق بين القطاع وسيناء، التي وصفتها الدراسة بأنها كانت مصدر الدخل الأساسي لحماس. كذلك ساهم إغلاق مصر لمعبر رفح لفترات طويلة في تفاقم الأزمة الاقتصادية في القطاع.

وقالت الدراسة إن قيادة حماس أدركت في بداية العام ٢٠١٤ أن «حكمها في قطاع غزة قد ضعف وبات محل شك وأنها فاقدة القدرة على تلبية احتياجات غزة الاقتصادية، وفي مقدمتها دفع رواتب موظفي الحكومة»، وأن هذا الوضع دفع حماس إلى التوقيع على اتفاق المصالحة مع حركة فتح، في نيسان العام ٢٠١٤، وتشكيل حكومة الوفاق. لكن هذه الخطوة دفعت تنظيمات أخرى في القطاع إلى توجيه اتهامات ضد حماس، بينها أنها تخلت عن طريق المقاومة.

وكل ذلك جعل حماس تدفع بتعمدة باتجاه أجواء تستدعي الحاجة إلى دهورة الوضع الأمني ضد إسرائيل. وهذه الأجواء، إلى جانب الأسباب الأخرى المذكورة آنفا، تسببت بأن تبدأ الحركة بهجوم صاروخي ضد إسرائيل في ٧ تموز ٢٠١٤».

واستخدمت إسرائيل في عدوانها هذا على قطاع غزة قوة هائلة أسفرت عن سقوط أكثر من ٢٢٠٠ قتيل غالبيتهم من المدنيين، وخلفت دمارا هائلا. كما أن الوضع الاقتصادي في القطاع ازداد سوءا، ما يعني اشتداد الأزمة الإنسانية أكثر مما كانت عليه. وقالت الدراسة إنه لا يوجد تغيير في سياسة حماس تجاه إسرائيل وأن «الكفاح المسلح ضدها ما زال مركبا مركزيا» في عقيدتها، ولذلك فإن جولة قتال أخرى «هي مسألة وقت على ما يبدو. وحماس تدرك ذلك جيدا. وعملية استخلاصها للدروس في أوجها، وبات تعبير ملموس عن ذلك يُنفذ على أرض الواقع على عدة مستويات وبوتيرة متسارعة».

وأضافت الدراسة أن «الدروس التي استخلصها حماس تكون أسرع وأنجع من جولة قتالية إلى أخرى. ولذلك تستعدت قادة حماس العسكرية بما لا يقاس منذ عملية 'الرصاص المصبوب'. في كانون الأول ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩، وحتى عملية 'الجرف الصامد'، سواء من حيث النوعية أو الكمية. كما أن كتائب القسام تعمل على تطوير أساليب جديدة للقتال ضد إسرائيل. وبالإمكان الاعتقاد أنه في المواجهة المقبلة ستكون الحركة مستعدة أكثر وأخطر من الماضي، وهي جاهزة لاستعداد جيدا لهذه المواجهة، وترمم وتعيد بناء قوتها العسكرية وبنيتها التحتية. وهي تقوم بذلك من خلال الإدراك أن هذه المواجهة ستطول أكثر».

علاقات حماس الإقليمية

في أعقاب الخلاف بين حماس والنظام السوري وطرد الأخير قيادة الحركة من دمشق، في العام ٢٠١٢، وجد قادة حماس ملاذا لهم في قطر. وفي الوقت نفسه فقدت حماس دعم مصر بعد عزل مرسي، وبحسب الدراسة فإن العلاقات الجيدة بين قطر وحماس انتهت في أعقاب اتفاق المصالحة بين قطر ومصر في النصف الثاني من كانون الأول ٢٠١٤. لكن سبقت ذلك مؤشرات، أهمها تنالز حماس مضطرة عن قطر لدى التوصل إلى تفاهات وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل، في آب ٢٠١٤، على ضوء «الجبهة الموحدة لإسرائيل

المنتزه

إعداد: بلال ضاهر



منظومة «القبة الحديدية» لا توفر حماية كاملة...

ومصر والسعودية ضد منح قطر أية مكانة في تفاهات وقف إطلاق النار». وأدى هذا الوضع، وفقا للدراسة، إلى أن تستخلص حماس الدرس الجيوسياسي المركزي، وهو أن العزلة التي تعاني منها منذ فترة، واشتدت منذ انتهاء الحرب في صيف العام الماضي، لا يمكن أن تستمر، إذا أزدادت أن تحسن صورتها داخليا وخارجيا، وإذا أزدادت أن تعيد تعبئة مخزون الأسلحة لديها وأن ترمم بنيتها التحتية العسكرية. «وكان الاستنتاج المطلوب بنظرها أن عليها أن تحظى بدعم دولة إقليمية أخرى ومهيمنة».

كذلك أدركت حماس أن إيران هي أكثر دولة يمكن أن تساعدوا في الخروج من أزمتها، السياسية والعسكرية، وذلك على الرغم من تعبير حماس عن تأييدها لمعارضي النظام السوري، حليف إيران. وأشارت الدراسة إلى أنه حتى نشوء الخلاف بين حماس وإيران على خلفية تأييد الحركة لمعارض

النظام السوري، «دعمت إيران حماس طوال سنوات، بتحويل مئات ملايين الدولارات إلى قطا غزة، وبمساعادات عسكرية واسعة، وتدريبات، ونقل خبرات وإقامة بنية تحتية لصنع ذاتي لأسلحة، وبالأساس صواريخ، إلى القطاع».

ورصدت الدراسة منذ انتهاء حرب صيف العام الماضي، وبشكل أكبر في أعقاب المصالحة المصرية- القطرية، تصريحات لقياديين في حماس تدعو إلى استئثاف العلاقات مع إيران. وبعد ذلك زار وفدان من حماس طهران، في كانون الأول وكانون الثاني الماضيين. وقالت الدراسة إن الزيارة الثانية مهدت لزيارة رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل إلى طهران، وفقا لتصريح مسؤول العلاقات الخارجية في الحركة، أسامة حمدان، الذي أعلن رسميا عن استئثاف العلاقات بين الجانبين.

ورأت الدراسة أن لإيران مصلحة في إعادة تقاربها من حماس، وأن هذه المصلحة مرتبطة برفع مكانتها في المنطقة «وأيضا من أجل التلميح إلى اللابعين الآخرين في الحلية، وربما للولايات المتحدة أيضا، بأنه لا يزال لديها تأثير على الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني». ووفقا للدراسة فإن إيران

ما هي «مركبات قوة حماس» من وجهة نظر إسرائيل؟

الدروس التجريبية التي على إسرائيل استخلاصها من آخر جولة قتالية في غزة

دروس إسرائيل

قالت الدراسة إن على إسرائيل أن تدرس خلال المواجهة المقبلة ممارسة قوة عسكرية مع حماس بحيث تجعلها تقف أمام معضلة في كل ما يتعلق ببقاء الحركة في الحكم، وقالت «في وضع تشعر فيه الحركة أن البساط تحت رجليها آمن ولا تتعرض لتهديد، فلن تواجه أية معضلة وستستمر في إطلاق النار والصواريخ والقتال. لذلك، على إسرائيل أن تجعل حماس تتساءل ما إذا كان في نيتها إسقاط حكمها، وذلك ليس بوسائل خطابية، وإنما من خلال ممارسة القوة المناسبة».

ودرس آخر رأت الدراسة أن على إسرائيل استخلاصه يتعلق بالعمل الأزمني، وجاء فيها «كلما طالّت مدة القتال، تعتاد حماس على الواقع وتتراكم إنجازاتها بنظرها، بينما ستواجه إسرائيل صعوبة في تحقيق غاياتها». وتساءلت الدراسة عما إذا كان بإمكان إسرائيل أن تحقق ما حققته خلال الحرب الأخيرة بعدة أقصر، واعتبرت أن «تركيز الضربات في أيام معدودة هو أمر ذو قيمة إدراكية كبيرة، وعلى الأرجح كان سيؤدي إلى تقليل عدد القتلى والدمار في كلا الجانبين».

ودعت الدراسة قيادة الجيش الإسرائيلي إلى إعادة النظر في التغيير السريع للضباط الميدانيين الذين يعرفون ميدان القتال في قطاع غزة بشكل جيد، وأشارت إلى أن مسألة معرفة مقاتلي كتائب القسام وقادتها لهذا الميدان تشكل

نقطة تفوق لصالح حماس. ولفتت الدراسة إلى أن المفهوم الأمني الإسرائيلي تغير خلال السنين الماضية وبات يركز على الناحية الدفاعية أكثر من الناحية الهجومية. «على دولة إسرائيل دراسة التناسق بين الاستمرار في منظومات دفاعية مقابل تطوير منظومات ومفاهيم هجومية، تؤدي بصورة مركززة وذكية إلى توجيه ضربات شديدة إلى صفوف القيادتين العسكرية والسياسية في حماس، ومن شأن هذه المفاهيم والمنظومات أن تؤدي إلى إنهاء سريع للحرب المقبلة».

من جهة أخرى، دعت الدراسة الحكومة وصناع القرار في إسرائيل إلى العمل على تحسين الوضع الاقتصادي والأمني في قطاع غزة، مشيرة إلى أن حماس كانت تأمل لدى دخولها إلى الحرب الأخيرة بتحسين أوضاع القطاع. كذلك أشارت الدراسة إلى أن حماس سعت في أعقاب الحرب إلى تحسين علاقاتها مع حلفاء قداما وجدا، مثل حزب الله وحركات إسلامية مسلحة في سيناء ولبنان، على أمل مشاركتها القتال ضد إسرائيل في حرب مقبلة.

ولخصت الدراسة إلى أنه على ضوء الوضع الجيوسياسي الناشئ في المنطقة، «يجدر بإسرائيل أن تستغل التوقيت وتحاول تحويل الواقع الراهن ونافذة الفرص التي فتحت أمامها مقابل بعض الدول العربية (مصر، السعودية، الأردن وغالبية دول الخليج)، كي تبادر إلى عملية إقليمية واسعة من أجل دفع المصالح المشتركة وتعزيز مكانة إسرائيل الإقليمية والدولية».

^[1] وقالت الدراسة إن على إسرائيل أن تدرس خلال المواجهة المقبلة ممارسة قوة

^[2] وقالت الدراسة إن على إسرائيل أن تدرس خلال المواجهة المقبلة ممارسة قوة

تقرير جديد: ارتفاع عدد اليهود في العالم بـ ٢٩٪ فقط خلال ٧٠ عاما!

عدد اليهود ارتفع من ١١ مليون نسمة في العام ١٩٤٥ إلى ١٤ر٣ مليون في العام الجاري* توقعات قبل ست سنوات تحدثت عن ١٣ر٨ مليون في العام ٢٠٢٠* خلال ٧٠ عاما هاجر خمسة ملايين يهودي من قارة إلى أخرى ثلاثهم إلى إسرائيل



شاب يهودي في شارع بنيويورك.

في العام ٢٠٠٩، بارتفاع عدد اليهود من ١٣ر٣ مليون في ذلك العام إلى ١٣ر٨ مليون في العام ٢٠٢٠، لم تأخذ بعين الاعتبار التطورات الديمغرافية بين اليهود، فعدد اليهود وفق التقديرات الجديدة في الصام الجاري، حوالي ١٤ر٣ مليون نسمة، أي بزيادة نصف مليون عما كان متوقعا بعد خمس سنوات من الآن.

ويعزو التقرير هذا التغير لعدة أسباب منها ارتفاع معدلات الولادات خاصة في إسرائيل، وأيضا توجه اليهود لتركزوا في تجمعات كبيرة متطورة، تساعدهم على التمسك بهويتهم، ومثل هذه التوجهات موجودة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، ولكن التقرير لا يذكر التجمع الثالث لأبناء الديانة اليهودية، فرنسا، التي فيها نحو ٤٧٨ ألف يهودي.

تفسير هنا إلى أمرين، وهما أولا، أن إحصائيات اليهود التي تصدر سنويا، شهدت تغيرا واضحا في العامين الأخيرين، من خلال تغير الإحصائيات في الولايات المتحدة الأميركية، برفع العدد من ٥ر٢٥ مليون نسمة، كإحصاء ثابت لسنوات عديدة، إلى ٤ر٥ مليون نسمة منذ عامين، وهذا كما ذكر سابقا هنا بحسب تغير في احتساب تقدير أعداد اليهود.

وثانيا، ارتفاع معدلات مواليد اليهود في إسرائيل في العقد الأخير بشكل ملحوظ، بسبب تزايد المواليد لدى جمهور المتدينين المتزمتين "الحريديم"، الذين تبلغ نسبة التكاثر بينهم ما بين ٣ر١٪ إلى ٣ر٨٪ سنويا، وهي من أعلى النسب العالمية، إن لم تكن أعلاها، إذ يبلغ معدل الولادات لأم الواحد في حدود ٧ ولادات، ويليهم جمهور المتدينين من التيار الديني الصهيوني، إذ تقدر نسبة التكاثر السكاني بينهم بنحو ٢ر٨٪، ومعدل الولادات لأم الواحدة في حدود ٥ر٤ ولادة.

٣٪ إلى ٥٪، وفي غالب الأحيان يكون أحد الزوجين يهوديا لا تعترف المؤسسة الدينية يهوديته. ويتسبب الزواج المختلط بخروج الأجيال التالية من الديانة اليهودية، التي تعترف باليهودي الذي فقط والدته يهودية، حتى لو كان والده ليس يهوديا، ففي حال تزوج اليهودي من غير يهودية، فإن أبنائه لا يعدون يهودا، بينما أثبتت تقارير أنه في حال تزوجت يهودية من غير يهودي، واعتبر أبنائها يهودا، فهم غالبا يتبعون والدهم، ولا يعتبرون أنفسهم يهودا.

يضاف إلى كل هذا التوجهات العلمانية المتزايدة لدى الكثير من المجتمعات اليهودية في أوطانها، وخاصة في الولايات المتحدة، كما يؤكد هذا التقرير مجددا، وأكبر تجمع لليهود في العالم بات في إسرائيل، منذ نحو ٨ سنوات، وكان عدد اليهود في إسرائيل في الصام الماضي، قرابة ٦ر٨٠ ملايين نسمة، مقابل حوالي ٤ر٢٥ مليون في الولايات المتحدة، وفق إحصائيات الخبير الديمغرافي سيرجيو ديلا فيرغولا، والمعتمدة في إسرائيل، وهذا رغم أن إحصائيات العام الماضي كانت تتحدث عن ٥ر٢٥ مليون يهودي أمريكي، إلا أن التعديل لدى فيرغولا، كما يبدو، جاء في أعقاب تقديرات أكبر بكثير من معاهد أخرى.

ويقول التقرير إن عدد اليهود في أميركا الشمالية ٥ر٨٠٥ مليون، من بينهم ٣٨٠ ألفا في كندا، والباقي في الولايات المتحدة، وفي أميركا اللاتينية يعيش قرابة ٣٨٥ ألفا، وأكبر تجمع لهم في الأرجنتين، حيث يوجد أكثر من ١٨١ ألف يهودي، تليها وبيلغ عدد أبناء الديانة اليهودية في القارة الأوروبية، باستثناء الجمهوريات السوفييتية السابقة، ١ر٣٤ مليون نسمة، وأكبر تجمع لهم في فرنسا- ٤٧٨ ألف نسمة، ثم المملكة المتحدة- ٢٩٠ ألفا، وألمانيا- ١١٨ ألفا، وهنغاريا- ٤٨ ألفا، وفي باقي الدول ٢٠٠ ألف.

وبقي في الجمهوريات السوفييتية السابقة، بعد موجات الهجرة الضخمة إلى إسرائيل والعالم والاندماج المتسارع في الديانات الأخرى، ٢٨٩ ألفا، من بينهم ١٩٠ ألفا في روسيا، و٦٥ ألفا في أوكرانيا، وحوالي ٣٥ ألفا يتوزعون في باقي الجمهوريات. يشار هنا إلى أن التقرير يظهر أنه منذ العام ١٩٨٩، وحتى العام الماضي- ٢٠١٣، وصل إلى إسرائيل ٦١٪ من اليهود الذي غادروا دول الاتحاد السوفييتي، بينما الباقي هاجروا إلى دول أوروبية وأميركية. كما يشار إلى أنه حسب تقديرات سابقة، فإن نحو ١٣٠ ألف يهودي من الذين هاجروا إلى إسرائيل، عادوا إلى أوطانهم الأصلية في تلك الدول، وغالبيتهم ما تزال تحمل الجنسية الإسرائيلية.

ويقول التقرير إنه في دول مختلفة من القارة الآسيوية يعيش قرابة ٢٠ ألف يهودي، إضافة إلى ما يقرب ٧٥ ألفا في القارة الأفريقية، وغالبيتهم الساحقة في جنوب أفريقيا- ٧٠ ألفا، و ٢٤٠ يهودي في المملكة المغربية، و ٣٣٠ يتوزعون في دول أفريقية عدة.

ويعيش في القارة الأسترالية نحو ١٢٠ ألف يهودي، من بينهم ١١٢ ألفا في أستراليا ذاتها، والباقي في نيوزيلندا.

ولغرض إعداد هذا التقرير لـ "المشهد الإسرائيلي" توجهنا إلى الخبير الإسرائيلي الأبرز في الشؤون الديمغرافية، البروفسور سيرجيو ديلا فيرغولا، المحاضر في الجامعة العبرية في القدس، بسؤال حول ما إذا كانت هذه الإحصائيات تأخذ بالاعتبار ازدواجية الجنسية.

وبحسب تقديرات، فإن أكثر من ٤٠٪ من اليهود الإسرائيلييين بحوتهم جنسية ثانية من أوطانهم الأصلية، أو أوطان ألهاليهم، وهناك من يعتقد أن النسبة أعلى وقد تصل إلى ٥٠٪، خاصة بعد موجة الهجرة في سنوات التسعين والألفين. إلى ذلك فحسب التقديرات هناك ٨٠٠ ألف من حملة الجنسية الإسرائيلية مقيمون في الخارج، وغالبيتهم الساحقة في إطار مهاجرين.

ويقول ديلا فيرغولا إن الإحصائيات المعتمدة هي تلك الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، التي تتعامل مع من هم مقيمون في إسرائيل، وليس المهاجرين، بعكس إحصائيات وزارة الداخلية الإسرائيلية، التي تحصي من بحوتهم جنسية، بمن فيهم المهاجرون.

بحث جديد في الكنيست:

معدلات الولادة المرتفعة وانخفاض الانخراط في العمل يرفعان معدلات الفقر في إسرائيل!

بحث جديد لقسم الأبحاث في الكنيست يطرح سلسلة من العوامل التي ترفع معدلات الفقر *الموازنة العامة للجاري والمقبل ستطبق بعض توصيات لجنة مكافحة الفقر *التوصيات في الجوهر ترفع بعض الفقراء إلى ما فوق خط الفقر ولكن لا ترفع مستوى معيشتهم

أن تلك التوصيات لم تكن بالمستوى المتوقع منها، فقد رضخت اللجنة لضغوط وزارة المالية ومكتب رئيس الحكومة وبنك إسرائيل المركزي، وتنازلت عن أهم التوصيات، وهي إعادة رفع خصصات الأولاد، رغم ما أعلنه الأولاد مع تسلمه مهامه، بأنه تلقى وعدا من رئيس الحكومة بنيلها من نتائجها مع كل توصية تتقدم بها اللجنة، إلا أن دخول الألواف إلى الكنيست من خلال كتلة "كلنا" بزعامة وزير المالية موشيه كلون، "أعطت أملا" بإمكانية تنفيذ قسم من هذه التوصيات، إضافة إلى أن خصصات الأولاد، التي تنازلت تلك اللجنة عن التوصية برفعها، سترتفع الآن بحكم اتفاقيات الائتلاف بين حزب "الليكود" وكتلتي المتدينين المتزمتين الحريديم، "يهودت هورا" و"شاس".

وأوصت اللجنة في تقريرها الذي من المفترض أن تتسلمه الحكومة خلال أيام، برفع خصصات اجتماعية للمسنين الذين ليس لديهم راتب تقاعدي بما بين ٥٧ دولارا إلى ١١٥ دولارا شهريا، ورفع المخصصات الاجتماعية للنساء اللاتي يعلن عائلاتهن لوحدهن (عائلات أحادية الوالدين)، وزيادة دائرة مستحقي ضريبة الدخل "السلبية" التي تدفع من خلالها الحكومة مخصصات لذوي الرواتب التي لا تصل إلى الحد الأدنى المستحق بالضريبة، وهذا منوط بعدد أفراد العائلة ومستوى دخل العائلة، وغيرها من التوصيات التي يبدو من معطياتها أنها تهدف إلى رفع العائلات إلى فوق خط الفقر بمبالغ زهيدة، ولكنها عمليا ستبقيها فقيرة.

وطلحت مؤسسة الضمان الاجتماعية (مؤسسة التأمين الوطني) خلال المؤتمر ورقة بحث، أشارت فيها إلى أن تطبيق توصيات لجنة "الألوف" من شأنها أن تقلص معدلات الفقر بشكل ملحوظ. وحسب بحث المؤسسة، فإنه في حال جرى تطبيق التوصيات كاملة في العامين الجاري والمقبل، فمن شأن الفقر أن ينخفض حتى العام ٢٠١٧ إلى ما بين ٦٪ وحتى ١٤٪.

وحسب ما طرح في مؤتمر مكافحة الفقر المذكور، فإن الموازنة العامة للعامين الجاري والمقبل ٢٠١٥ ستشهد رفعا لمخصصات الشبخوخة التي طرحتها لجنة الألوف والسابق ذكرها هنا.

يشار إلى أن حزب "كلنا" كان ضمن طلباته للدخول إلى الائتلاف الحاكم تطبيق جزء كبير من توصيات لجنة الألوف، إلا أن هذه التوصيات من حيث الجوهر تضمن رفع الفقراء إلى ما فوق خط الفقر بقليل، ولكن من الصعب رؤية أن مستوى معيشتهم سيرتفع بالفعل.

إلى ٤٠٪، مقل ٥٢٪ بين نساء هذا الجمهور، وهذا كله بدوافع دينية. وانخفاض نسبة المشاركة بين النساء العربيات، وهي باتت ٣٥٪، وهذا في غالبيته الساحقة بفعل سياسة التمييز، وحرمان البلادات العربية من أماكن عمل ومناطق تشغيل، فكيفي أن نشير إلى أن ٣٠٪ من الأكاديميات العربيات عاطلات عن العمل. انخفاض المشاركة في العمل بين الرجال العرب، في حدود ٧٣٪ مقابل أكثر بقليل من ٨٠٪ من الرجال اليهود، وأحد أسباب هذا الانخفاض هو تدني نسبة المشاركة في العمل بين من يقترفون إلى جيل التقاعد، خاصة غير المهنيين منهم، وكانوا يعملون في أعمال تتطلب طاقة جسدية.

ومن الأسباب المرتبطة بسوق العمل هناك الفجوة العميقة في الرواتب، إذ أن ٧٥٪ من العاملين في إسرائيل يحصلون على رواتب ما دون معدل الرواتب العام، الذي هو حاليا في حدود ٢٤٢٠ دولارا، وتدني الرواتب بشكل حاد هو عند العاملين غير المهنيين.

ويضيف بحث الكنيست إلى عوامل تدني مستوى الرواتب، تشغيل العمال الأجانب في قطاعي البناء والزراعة، فهؤلاء شجعوا على تدني الرواتب في هذين القطاعين، اللذين كانا يستوعبان أيدي عاملة محلية بمعدلات رواتب وضمنات اجتماعية، أعلى من تلك التي يحصل عليها العمال الأجانب.

ويشير البحث البرلماني أيضا إلى مبنى الجهاز الضريبي الإسرائيلي، ويرى البحث أن نسب ضريبة الدخل وضريبة الشركات تعد منخفضة مقارنة بالدول المتطورة، نسبة لحجم الناتج العام، بينما ضريبة المشتريات تعد عالية مقارنة بالدول المتطورة، نسبة للناتج العام، ورغم ذلك فإن الحكومة الإسرائيلية ترفض رفع ضريبة الدخل على ذوي المعدلات العالية، وابتداء من مطلع العام المقبل ستجرى تخفيضا على ضريبة الشركات من ٢٦ر٦٪ اليوم، إلى ٢٥٪، علما أنها حتى قبل عقدين كانت ٣٤٪.

أما ضريبة المشتريات فقد خفضتها الحكومة في مطلع الشهر الماضي تشرين الأول من ٨٪ إلى ٧٪، ولكن حسب البحث المذكور تبقى أعلى من المستوى المطلوب.

مؤتمر مكافحة الفقر

وكان بحث الكنيست قد عرض في المؤتمر السنوي لمكافحة الفقر الذي يعقد في الكنيست وترأسه هذا العام رئيس لجنة العمل والرفاه البرلمانية، البروفسور ايلي الألوف، الذي رنك خلال الدورة البرلمانية السابقة، حينما كان مختصا وليس نائبا، لجنة رسمية لمكافحة الفقر وقدمت توصياتها للحكومة في منتصف العام ٢٠١٤، إلا

٣٪ إلى ٥٪، وفي غالب الأحيان يكون أحد الزوجين يهوديا لا تعترف المؤسسة الدينية يهوديته. ويتسبب الزواج المختلط بخروج الأجيال التالية من الديانة اليهودية، التي تعترف باليهودي الذي فقط والدته يهودية، حتى لو كان والده ليس يهوديا، ففي حال تزوج اليهودي من غير يهودية، فإن أبنائه لا يعدون يهودا، بينما أثبتت تقارير أنه في حال تزوجت يهودية من غير يهودي، واعتبر أبنائها يهودا، فهم غالبا يتبعون والدهم، ولا يعتبرون أنفسهم يهودا.

يضاف إلى كل هذا التوجهات العلمانية المتزايدة لدى الكثير من المجتمعات اليهودية في أوطانها، وخاصة في الولايات المتحدة، كما يؤكد هذا التقرير مجددا، وأكبر تجمع لليهود في العالم بات في إسرائيل، منذ نحو ٨ سنوات، وكان عدد اليهود في إسرائيل في الصام الماضي، قرابة ٦ر٨٠ ملايين نسمة، مقابل حوالي ٤ر٢٥ مليون في الولايات المتحدة، وفق إحصائيات الخبير الديمغرافي سيرجيو ديلا فيرغولا، والمعتمدة في إسرائيل، وهذا رغم أن إحصائيات العام الماضي كانت تتحدث عن ٥ر٢٥ مليون يهودي أمريكي، إلا أن التعديل لدى فيرغولا، كما يبدو، جاء في أعقاب تقديرات أكبر بكثير من معاهد أخرى.

ويقول التقرير إن عدد اليهود في أميركا الشمالية ٥ر٨٠٥ مليون، من بينهم ٣٨٠ ألفا في كندا، والباقي في الولايات المتحدة، وفي أميركا اللاتينية يعيش قرابة ٣٨٥ ألفا، وأكبر تجمع لهم في الأرجنتين، حيث يوجد أكثر من ١٨١ ألف يهودي، تليها وبيلغ عدد أبناء الديانة اليهودية في القارة الأوروبية، باستثناء الجمهوريات السوفييتية السابقة، ١ر٣٤ مليون نسمة، وأكبر تجمع لهم في فرنسا- ٤٧٨ ألف نسمة، ثم المملكة المتحدة- ٢٩٠ ألفا، وألمانيا- ١١٨ ألفا، وهنغاريا- ٤٨ ألفا، وفي باقي الدول ٢٠٠ ألف.

وبقي في الجمهوريات السوفييتية السابقة، بعد موجات الهجرة الضخمة إلى إسرائيل والعالم والاندماج المتسارع في الديانات الأخرى، ٢٨٩ ألفا، من بينهم ١٩٠ ألفا في روسيا، و٦٥ ألفا في أوكرانيا، وحوالي ٣٥ ألفا يتوزعون في باقي الجمهوريات. يشار هنا إلى أن التقرير يظهر أنه منذ العام ١٩٨٩، وحتى العام الماضي- ٢٠١٣، وصل إلى إسرائيل ٦١٪ من اليهود الذي غادروا دول الاتحاد السوفييتي، بينما الباقي هاجروا إلى دول أوروبية وأميركية. كما يشار إلى أنه حسب تقديرات سابقة، فإن نحو ١٣٠ ألف يهودي من الذين هاجروا إلى إسرائيل، عادوا إلى أوطانهم الأصلية في تلك الدول، وغالبيتهم ما تزال تحمل الجنسية الإسرائيلية.

ويقول التقرير إنه في دول مختلفة من القارة الآسيوية يعيش قرابة ٢٠ ألف يهودي، إضافة إلى ما يقرب ٧٥ ألفا في القارة الأفريقية، وغالبيتهم الساحقة في جنوب أفريقيا- ٧٠ ألفا، و ٢٤٠ يهودي في المملكة المغربية، و ٣٣٠ يتوزعون في دول أفريقية عدة.

ويعيش في القارة الأسترالية نحو ١٢٠ ألف يهودي، من بينهم ١١٢ ألفا في أستراليا ذاتها، والباقي في نيوزيلندا.

ولغرض إعداد هذا التقرير لـ "المشهد الإسرائيلي" توجهنا إلى الخبير الإسرائيلي الأبرز في الشؤون الديمغرافية، البروفسور سيرجيو ديلا فيرغولا، المحاضر في الجامعة العبرية في القدس، بسؤال حول ما إذا كانت هذه الإحصائيات تأخذ بالاعتبار ازدواجية الجنسية.

وبحسب تقديرات، فإن أكثر من ٤٠٪ من اليهود الإسرائيلييين بحوتهم جنسية ثانية من أوطانهم الأصلية، أو أوطان ألهاليهم، وهناك من يعتقد أن النسبة أعلى وقد تصل إلى ٥٠٪، خاصة بعد موجة الهجرة في سنوات التسعين والألفين. إلى ذلك فحسب التقديرات هناك ٨٠٠ ألف من حملة الجنسية الإسرائيلية مقيمون في الخارج، وغالبيتهم الساحقة في إطار مهاجرين.

ويقول ديلا فيرغولا إن الإحصائيات المعتمدة هي تلك الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، التي تتعامل مع من هم مقيمون في إسرائيل، وليس المهاجرين، بعكس إحصائيات وزارة الداخلية الإسرائيلية، التي تحصي من بحوتهم جنسية، بمن فيهم المهاجرون.

أشار تقرير جديد لـ "معهد سياسة الشعب اليهودي" التابع للوكالة اليهودية (الصهيونية) إلى أن عدد اليهود في العالم ارتفع خلال سبعة عقود بنسبة ٢٩٪، بينما عدد سكان العالم تضاعف ثلاث مرات خلال الفترة نفسها.

كما أشار التقرير إلى أن ارتفاع أعداد اليهود تخطى التقديرات التي وضعت قبل ست سنوات، وبات عددهم في العام الجاري حوالي ١٤ر٣ مليون نسمة، بينما كانت التقديرات تتحدث عن ١٣ر٨ مليون في العام ٢٠٢٠.

وحسب تقرير "معهد سياسة الشعب اليهودي"، فإنه مع انتهاء الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥ بلغ عدد اليهود ١١ مليون نسمة، وحسب الإحصائيات الصهيونية فإن جرائم النازية كانت قد جبت أرواح ٦ ملايين يهودي، وبعد ٧٠ عاما ارتفع عدد اليهود إلى ١٤ر٣ مليون نسمة، أي ارتفاع بنسبة ٢٩٪، بينما عدد سكان العالم ارتفع في الفترة ذاتها بثلاثة أضعاف.

وكان الارتفاع الأكبر لعدد اليهود في العقدين التاليين لانتهاه الحرب العالمية الثانية، ثم من بدأت وتيرة الارتفاع تتخفف، علما أن العامل الأبرز لانخفاض وتيرة ارتفاع عدد اليهود، هو الزواج المختلط في كل دول العالم.

وحسب تقارير إسرائيلية وأخرى صادرة عن معاهد صهيونية، فإن عدد اليهود في العالم يتراجع سبقت باستثناء إسرائيل، التي تعوض فيها الزيادة السنوية عن التراجع، وتحقق زيادة طفيفة في عدد اليهود في العالم.

ويضيف التقرير أنه منذ العام ٢٠٠٥ إلى العام الجاري ٢٠١٥، ارتفع عدد اليهود في العالم بنسبة ٨٪، ما يعني بنسبة نحو ٨٠٪ سنويا، وهي نسبة أعلى من وتيرة السنوات الستين السابقة (٢١٪ مجتمعة)، وفي العام ٢٠١٤ ارتفع عدد اليهود في العالم بأكثر بقليل من مئة ألف نسمة، علما أن الزيادة وحدها في إسرائيل كانت بنحو ١٠٥ آلاف يهودي، ما يعني أن كل الزيادة تحققت في إسرائيل.

ويقول التقرير إن ٩٠٪ من يهود العالم يعيشون في خمس دول، ويدعي أن في ثلاث منها شهد عدد اليهود ازديادا، من العام ٢٠١٤ إلى العام ٢٠١٤، وهي إسرائيل والولايات المتحدة وكندا، رغم أن كل التقارير التي ظهرت في السنوات الأخيرة دلت على جمود في أعداد اليهود في الولايات المتحدة الأميركية، و فقط قبل عام ظهر بحث جديد أعاد النظر في عدد اليهود هناك، بعد ضم يهود لا تعترف يهوديتهم الشرعية اليهودية.

ويقول التقرير إن هذه الإحصائيات تتعلق بمن تعترف بهم الشريعة اليهودية، بمعنى كل من أمه يهودية، في حين يرى التقرير إن هناك مجموعتين أخريين من اليهود الذين لا تعترف بهم الشريعة، ولكنهم يمارسون حياة يهودية تقريبا أو يعيشون بين اليهود. والمجموعة الأولى هم أولئك الذين استفادوا من قانون العودة الإسرائيلي، وهم من عائلات يهودية، أو لهم جذور يهودية، ويبلغ عددهم في إسرائيل حوالي ٣٥٠ ألفا، والمجموعة الثانية يقدر عددها بنحو مليون نسمة، وغالبيتها الساحقة في الولايات المتحدة الأميركية، وهم ممن يعتبرون أنفسهم يهودا جزئيا، وغالبا تكون والدتهم يهودية، "ويعترفون بهذا الانتماء" حسب تعبير التقرير، ورغم اعتراف وفي حال تم دمج المجموعتين مع أعداد اليهود في العالم، فإن العدد الإجمالي سيرتفع إلى ١٥٥ مليون وحتى ١٦ مليون نسمة.

أعداد اليهود في العالم

وفق الإحصائيات المعترف بها إسرائيليا، بلغ عدد اليهود في العالم، مع نهاية العام الماضي- ٢٠١٤، ما يقارب ١٤ر٣ مليون نسمة، بزيادة بنسبة ١٠٪ عما كان عليه عدد اليهود في العام ١٩٧٠، رغم أن عدد سكان العالم قد ضاعف نفسه تقريبا في هذه الفترة، من ٣ر٧ مليار نسمة في العام ١٩٧٠، إلى ما يزيد عن ٦ مليارات نسمة حاليا. وتشير التوقعات إلى أنه في العام ٢٠٢٠ قد يتراوح عدد اليهود مكانه، أو حتى يتراجع بقليل، على ضوء استمرار تراجع أعداد اليهود في جميع دول العالم، باستثناء إسرائيل، وهذا ناجم عن تراجع معدلات الولادة، ولكن السبب الأكثر تأثيرا هو "الزواج المختلط" بين اليهود وأبناء الديانات الأخرى.

وتقول سلطنة من التقارير إن الزواج المختلط بين اليهود وأبناء الديانات الأخرى في دول العالم، يتراوح ما بين ٢٥٪ كإقل نسبية، وحتى ٨٠٪ كما هي الحال في روسيا والجمهوريات المحيطة بها، بينما نسبة الزواج المختلط في إسرائيل تتراوح ما بين

قال بحث جديد لقسم الأبحاث في الكنيست الإسرائيلي إن أبرز أسباب ارتفاع معدلات الفقر في إسرائيل، مقارنة مع الدول المتطورة ومنظمة OECD، هو معدل الولادات الذي يعد الأعلى بين تلك الدول، وبالتالي ارتفاع نسبة العائلات "كثيرة الأولاد"، وانخفاض المشاركة في العمل.

كما عدّ البحث أسبابا أخرى من بينها ارتفاع نسبة العاملين غير المؤهلين الذين يعملون مقابل رواتب متدنية.

وكان تقرير الفقر الرسمي الأخير، الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعية الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) عن العام ٢٠١٣، قد أعلن تراجع نسبة الفقر العامة، من ٢٣ر٥٪ بين الأفراد في العام ٢٠١٢، إلى ٢١ر٨٪ في العام قبل الماضي ٢٠١٣. ومن المفترض أن يصدر تقرير الفقر عن العام ٢٠١٤ في الأيام الأخيرة من العام الجاري، وقد يظهر ارتفاعا في معدلات الفقر، نظرا لتأثير انخفاض خصصات الأولاد التي تتقاضاها العائلات عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما، إذ أن هذه المخصصات انخفضت في الثلث الأخير من العام ٢٠١٣، ولكنها لم تنعكس على معدلات الفقر في ذلك العام.

وتحدد مؤسسة الضمان الاجتماعي خط الفقر في إسرائيل بالنسبة للفرد الواحد بـ ٦٩٨٩ شيكلا (٧٦٥ دولارا وفق سعر الصرف الحالي)، وهو يزيد بنسبة ٢٥٪ عن خط الفقر الأساسي للفرد الواحد في العائلة، وبالنسبة لعائلة من شخصين، فإن خط الفقر هو ٤٧٨٣ شيكلا (١٣٦٥ دولارا)، وثلاثة أشخاص ٦٣٣٨ شيكلا (١٦٦٥ دولارا)، وأربعة أشخاص ٧٦٥٣ شيكلا (١٩٦٢ دولارا)، وخمسة أشخاص ٨٩٦٨ شيكلا (٢٣٠٠ دولار)، وستة أشخاص ١٠١٦٤ شيكلا (٢٦٠٦ دولارات)، وسبعة أشخاص ١١٣٦٠ شيكلا (٢٩١٢ دولارا)، وثمانية أشخاص ١٢٤٢٦ شيكلا (٣١٨٨ دولارا)، وتسعة أشخاص ١٣٢٩٣ شيكلا (٣٤٤٤ دولارا).

يبد أن سلة المشتريات التي تحتاجها عائلة من أربعة أفراد وتعيش في مدينة، تفوق ١٤٣٠٠ شيكل، وهو ما يعادل ٣٦٦٧ دولارا، ما يعني أن خط الفقر في حدود ٥٣٪ من سلة المشتريات هذه.

ويقول البحث اعتمادا على تقرير العام ٢٠١٣ إن نسبة الفقر في العام ٢٠١٣، بلغت ٢٨ر٧٪ بين الأفراد، ولكن بعد دفع المخصصات، تهبط النسبة إلى ٢١ر٨٪، ولكن هذا التراجع ليس متساويا، ففي حين تنقذ المخصصات ٢٥٪ من فقراء اليهود، وترفعهم إلى ما فوق خط الفقر، فإن المخصصات ذاتها ترفع نحو ٩٪ فقط من الفقراء العرب، مما يعني أن الفقر بين العرب أكثر عمقا، وقبل عامين، على سبيل المثال، كانت

في أعقاب قراري رفض وتأجيل تنفيذ أوامر هدم منازل فلسطينية:

وضع قاض في المحكمة العليا تحت حراسة شخصية مشددة عقب اتهامه بـ "الوقوف في صف الأعداء"!!

*عضو الكنيست موطي يوغيف (من «البيت اليهودي») يطالب القاضي عوزي فوغلمان بـ «خلع عباءة القضاء والانضمام إلى القائمة المشتركة، التي تنسجم قراراته القضائية غير الأخلاقية مع أرائها ومواقفها»!! *مدير المحاكم في إسرائيل، في خطوة غير مسبوقة، يوجه رسالة إلى رئيس الكنيست: «يوغيف أهدر دم القاضي فوغلمان»!!



فوغلمان.



يوغيف.

الرجلين"، بل "النظر في هدم بيوت «المخربين» بأقصى سرعة ممكنة!" وقال إن "على قضاة المحكمة العليا أيضا أن يفهموا أننا في خضم حرب ضد الإرهاب ولا يجوز أن تضع المحكمة العليا العصي في دوليب قرارات الحكومة والمجلس الوزاري المصغر!!"

وفي أعقاب موجة التصريحات التحريضية هذه، وخاصة تصريح عضو الكنيست يوغيف، وجه مدير المحاكم في إسرائيل، القاضي ميخائيل شبيتسر، رسالة عاجلة إلى رئيس الكنيست، يولي إيلدشتاين (ليكوند)، قال فيها إن "يوغيف تمادى في تصريحاته المتطرفة والتحريضية ضد قاض في إسرائيل... وهي تصريحات يمكن اعتبارها، في هذه الأيام، هم دم القاضي فوغلمان!"

واستشعارا للخطر الذي يمكن أن يتحقق فعليا من جراء حملة التحريض اليمينية ضد المحكمة العليا، وخاصة ضد القاضي عوزي فوغلمان، تم وضع هذا القاضي تحت حراسة شخصية مشددة.

أوامر الهدم ... اعتبارات سياسية، حزبية، لا أمنية!

يجمع المراقبون والمحللون على أن أوامر الهدم التي صارت الحكومة الإسرائيلية وسلطاتها الأمنية المعنية تصدرها بالجملة في الفترة الأخيرة إنما تنبع من دواع واعتبارات سياسية، حزبية، لا أمنية (ردعية) كما يزعم المسؤولون والممثلون الحكوميون المختلفون، وهذا، بالضبط، ما أشار إليه صراحة قاضي المحكمة العليا، عوزي فوغلمان، أيضا، في التصريح السالف ذكره أعلاه خلال النظر في التماس عائلة الشلمون.

والواقع أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وجد نفسه في حالة من الضغط السياسي - الحزبي والشعبي العام حيال العمليات المتصاعدة في داخل إسرائيل وفي الضفة الغربية خلال الأسابيع الأخيرة، فأصدر تعليمات تقضي بـ"تسريع هدم بيوت عائلات المخربين"، وهو الإجراء الذي يستغرق بضعة أشهر، عادة، لكي يتسنى تنفيذها في غضون فترة قصيرة جدا، لا تزيد عن يومين اثنين أو ثلاثة أيام منذ لحظة وقوع العملية، كما تناقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية، نقلا عن مصادر رسمية في ديوان رئيس الحكومة، لكن تعليمات نتنياهو هذه تصطدم بعقبات قضائية وقانونية عديدة، وخاصة حيال تحفظ ومعارضة بعض الأوساط الرفيعة في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بشأن مدى "نجاحة" سياسة هدم منازل عائلات فلسطينية لمجرد اشتباه بمشاركة أحد أفرادها في تنفيذ عمليات ومدى فاعليتها في تشكيل "رد راع" يمنع آخرين من تنفيذ عمليات أخرى، وهذا، علاوة على ما تنطوي عليه سياسة الهدم هذه من عذاب جماعي بحق مواطنين أبرياء ولا علاقة لهم (حتى في حال ثبوت ضلوع ابنهم / قريبهم في تنفيذ عملية ما)، وهو ما حذرت منه منظمة الصليب الأحمر الدولي مؤكدة أن هذه السياسة "هي بمثابة عقوبات جماعية تحرمها القوانين الدولية".

والمعروف أن أوامر الهدم هذه تُصدر استنادا إلى أحد أحكام "أنظمة الطوارئ" الانتدابية منذ العام ١٩٤٥، طبقا لـ"حالة الطوارئ" القائمة في إسرائيل منذ إنشائها حتى اليوم، دون انقطاع، إذ يقوم الكنيست بتمديد هذه الحالة سنويا، وطبقا للمادة ٩١ في "أنظمة الطوارئ"، يخول القائد العسكري بإصدار أمر بهدم منازل، أو حي بأكمله حتى (!). إذا ما توفرت شبهات بأن منفذي عمليات قد انطلقوا منها أو بأن "بعض سكانها قد أيّدوا مرتكبي المخالفة"! أما القائد العسكري الذي يوقع على أمر الهدم فهو قائد المنطقة العسكرية الوسطى في الجيش الإسرائيلي في حال كان المنزل في منطقة الضفة الغربية، أو قائد "الجهة الداخلية" في حال كان المنزل في منطقة القدس الشرقية وضواحيها.

كتب سليم سلامة:

عقدت "محكمة العدل العليا"، بتكينة ثلاثة قضاة (رئيسة المحكمة العليا، مريام ناوور، والقاضيان حنان ملتسر ونوعام سولبرغ)، يوم الخميس الأخير (٢٩ تشرين الأول)، جلسة خصصتها للنظر في تسعة التماسات تقدم بها "هموكيد - مركز الدفاع عن الفرد" باسم تسع عائلات فلسطينية تطالب بإلغاء أوامر إسرائيلية بهدم منازلها وعدم تنفيذ هذه الأوامر. وانتهت الجلسة من دون أن تصدر المحكمة قرارها في الالتماسات، رغم أن مراقبي الشأن القضائي في إسرائيل ومتابعيه يجمعون على أن المحكمة سترفض، في نهاية المطاف، جميع هذه الالتماسات لتتقر أوامر الهدم وتمنع سلطات الاحتلال الضوء الأخضر لهدم المنازل الفلسطينية الستة.

وتستند التقديرات التي ترجع رفض المحكمة العليا هذه الالتماسات على نهج هذه المحكمة عبر السنوات الماضية كلها (وكان آخرها إقرار هدم منزل في الخليل، في أواسط تشرين الثاني الأخير - كما سنبين لاحقا)، إذ كانت ترفض أية التماسات ضد هدم منازل فلسطينية وتغلب في قراراتها، على الدوام، ما يوصف بأنه "مقتضيات أمنية"، بينما هو في الحقيقة ليس سوى "مقتضيات سياسية داخلية - حزبية"، إذ أن الموقف الرسمي لدى الجهات الأمنية المختصة، والموثق في وثيقة رسمية صدرت عن الجيش الإسرائيلي، أن هدم المنازل "لا يشكل عامل ردع، إطلاقا!"

والمنازل الستة المرشحة للهدم الآن: ثلاثة في نابلس واثنان في سلواد، شمالي رام الله، وواحد في قلنديا. أما الالتماسات التسعة التي تقدم بها "هموكيد" إلى "محكمة العدل العليا" الإسرائيلية فكان ستة منها باسم العائلات الست التي تملك هذه البيوت، إضافة إلى ثلاثة التماسات أخرى باسم ثلاث عائلات تسكن بجوار بعض تلك البيوت المهددة بالهدم، إذ تقول عائلات الجيران في الالتماسات أن الهدم سيخلق أضرارا جسيمة بمنازلها.

وتعود هذه المنازل الستة إلى عائلات الشبان الفلسطينيين الذين تزعم السلطات الإسرائيلية مسؤوليتهم عن قتل أربعة من المستوطنين اليهود، هم: داني غونين (في حزيران الماضي، قرب مستوطنة "دوليف")، ملاخي روزنفيلد (بعد بضعة أيام من قتل غونين، قرب مستوطنة "شفتوت راحيل") والزوجان عاماما وإيتام هنكين (في أوائل تشرين الأول الأخير، بين مستوطنتي "بلون موريه" و"إيتمار" في شمال الضفة الغربية)، وكان "جهاز الأمن العام" (الشاباك) قد ادعى بأنه "لقى القبض على خلية عسكرية تابعة لحركة حماس، يشبهه بتنفيذ أعضائها هذه العمليات!"

وكان قائد المنطقة العسكرية الوسطى في الجيش الإسرائيلي، روني نوما، أصدر أمرا عسكريا يقضي بهدم المنازل الستة المذكورة، وهو ما كان من المقرر تنفيذه يوم الخميس الأسبق (٢٢ تشرين الأول) لولا الأمر الاحترازي الذي أصدره قاضي المحكمة العليا، عوزي فوغلمان، في اليوم نفسه، استجابة للالتماسات التسعة التي أكد مقدموها (العائلات التسع)، بواسطة "هموكيد"، أن أوامر الهدم هذه تشكل "عقوبات جماعية يحزمها القانون الدولي"، فيما رفضت النيابة العامة الإسرائيلية الادعاء القائل بأن هدم المنازل لا يعزز الردع وادعت بأن في حوزتها "أدلة مهنيا جديدا صادرا عن قوات الأمن يقول بأن الهدم يمنع عمليات أخرى". ثم طلبت (النيابة) تقديم هذا "الرأي المهنى" إلى المحكمة من دون تمكين الطرف الآخر (الملتصمين وحاميتهم) من الاطلاع عليه! وقيلت المحكمة ذلك!

كما شكوا محامو العائلات الملتزمة من أن الجدول الزمني الذي تضعه السلطات الإسرائيلية لا يتيح لهم تمثيل موكلتهم بطريقة ناجحة ومزضية، إذ لم تُمنح العائلات سوى ٤٨ ساعة فقط لتقديم اعتراضاتها على أوامر الهدم ومهلة أخرى مماثلة لتقديم التماس إلى المحكمة العليا، بعد رفض الاعتراضات. وفي الرد على هدم الشكوى، ادعى ممثل النيابة العامة بأن "العجلة هي نتاج الظروف المستجدة والقائمة في الميدان، إذ تطلب القيادة السياسية (الحكومة) عدم الانتظار أكثر من ٤٨ ساعة!"

وفي ختام الجلسة، التي انتهت بدون إصدار قرار بشأن الالتماسات، طلبت المحكمة من الحكومة أن تقدم لها "قائمة تفصيلية بأوامر الهدم التي صادقت عليها (الحكومة) وأسباب عدم تنفيذها (هدم المنازل) فور صدور قرار المحكمة!"

وجاء طلب المحكمة هذا على خلفية اعتراض قاضي الهيئة، حنان ملتسر، على اتهام المحاكم بأنها "هي التي تؤجل تنفيذ أوامر الهدم"، بينما تحدثت السلطات الحكومية المختلفة عن "الحاجة الماسة إلى تنفيذ أوامر الهدم بأقصى السرعة"، وساعا ملتسر: "لم العجلة الآن بالذات، وحقا؟ إنه تسرع مبالغ فيه يجعلكم ترتكبون الأخطاء... لماذا لم تمنحوا العائلات سوى ٤٨ ساعة فقط للرد على أوامر الهدم، وفي نهاية الأسبوع؟!"

حراسة شخصية مشددة على قاضي "المحكمة العليا"

وكان القرار الاحترازي المؤقت الذي أصدره القاضي عوزي فوغلمان، يوم ٢٢ تشرين الأول، ومنع فيه تنفيذ أوامر الهدم بصورة فورية - كما ازادت السلطات، السياسية والأمنية - بل تأجيل التنفيذ - حتى يتم النظر في الالتماسات أمام هيئة المحكمة (العليا)، بصورة عاجلة -، مطالبا الحكومة بتقديم طعوناتها وردودها في مدة أقصاها أسبوع واحد - هذا القرار استجلب حملة تحريض عناء وخطيرة جدا على القاضي فوغلمان شخصيا مما استدعى وضعه تحت حراسة شخصية مشددة!!

ويبدو القاضي فوغلمان مغردا خارج سرب الأغلبية السائدة في "المحكمة العليا" الإسرائيلية في مسألة سياسة هدم المنازل في الأراضي الفلسطينية، إذ غالبا ما تقرها وتمنحها الضوء الأخضر اللازم للتنفيذ، كإجراء "ردعي"، بل انتقامي، لمجرد الاشتباه بأن فردا من أبناء العائلة صاحبة المنزل قد شارك

بعد عاصفة ردود الفعل في إسرائيل

نتنياهو يتراجع عن روايته المختلفة حول علاقة المفتي بالمرحقة ويتمسك بنزع إنسانية الفلسطينيين!

بعد عاصفة كبيرة من ردود الفعل تراجع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عن اتهامه للمفتي الفلسطيني الحاج أمين الحسيني بالمسؤولية عن المرحقة النازية والتحرير على اليهود لدى النازيين، وأكد أن «قرار ارتكاب المرحقة ارتفعه النازيون ولم يتأثر بأي شخص من الخارج»، ونشر نتنياهو على صفحته الخاصة في شبكة التواصل الاجتماعي في "فيسبوك" في نهاية الأسبوع الفأثت بيانًا باللغتين العبرية والإنجليزية، أكد فيه أنه لم يقصد بأي حال من الأحوال تبرئة هتلر من المرحقة وشدد على أن هتلر والقيادة النازية هما المسؤولان عن قتل ملايين اليهود.

وأضاف نتنياهو أن النازيين لم يروا في المفتي سوى أنه متعاون ولم يحتاجوا إليه أبدا لاتخاذ قرار القتل الممنهج لليهود الأوروبيين الذي بدأ العام ١٩٤١، لكنه في الوقت ذاته أشار إلى أن الحسيني كان داعما للنازية ونشط في برلين إبان الحرب العالمية الثانية وجدد الكثير من المسلمين لجهاز "الإس. إس" وطلب من النازيين أن يبيدوا المستوطنات اليهودية عند وصولهم إلى الشرق الأوسط ورفض كذلك خروج اليهود الأوروبيين من الدولة النازية برغم علمه بالمصير الأسود الذي ينتظرهم في حال البقاء.

وكرر نتنياهو أن المفتي كان "مجرم حرب متعاون مع النازيين وأنه أول من أطلق الشائعة التي تقول إن اليهود يريدون هدم المسجد الأقصى ورفض إقامة دولة يهودية"، وأشار إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس امتدح المفتي في العام ٢٠١٣ وأكد أن هذا المدح يشكل دليلا على أن "السلطة الفلسطينية ما تزال تتبنى نهج المفتي تجاه إسرائيل".

وكانت تعليقات إسرائيليين كثيرة قد أكدت أن تصريحات رئيس حكومة إسرائيل أمام المؤتمر الصهيوني العالمي المنعقد في القدس مؤخرا حول الربط بين المفتي الحاج أمين الحسيني ومخطط "الحل النهائي" الذي وضعه النازيون بقيادة أدولف هتلر لإبادة يهود أوروبا، لم تكن عفوية أو مجرد تشويه الحقائق التاريخية، وإنما الهدف منها هو الربط بالواقع الراهن ونزع إنسانية الفلسطينيين، استمرارا لسياسة الرفض التي تتبناها معهم.

وكشف نتنياهو عن نيته هذه بقوله، قبيل مغادرته إسرائيل متوجها إلى برلين، إن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، "يمجد شخصية المفتي"، وإن الكتب المدرسية الفلسطينية تصف المفتي بأنه "أبو الأمة"، واعتبر أن "ثمة أهمية للاعتراف بالحقائق التاريخية وعدم تجاهلها، لا بالأمس ولا اليوم".

وأكد مؤرخون إسرائيليون أن نتنياهو اختلق رواية تاريخية ونقاشا لم يجر بين المفتي وهتلر.

ورأى سياسيون ومؤرخون ووسائل إعلام في إسرائيل أن قول نتنياهو إن هتلر لم يكن يريد إبادة اليهود وإنما طردهم فقط، بمثابة تبرئة لهتلر من جريمة التخطيط المسبق لإبادة يهود أوروبا.

وطالب رئيس المعارضة، إسحق هرتسوغ، نتنياهو بالاعتذار عن أقواله والتراجع عنها، بينما أكد المؤرخون أنه لا توجد أي ذرة حقيقة تاريخية في أقوال نتنياهو.

وقالت المؤرخة الرئيسية لمؤسسة "يد فشييم" لتخليد ذكري ضحايا المرحقة اليهود، البروفسور دينيا بوراخ، إن "الأقوال التي أدلى بها نتنياهو تتنافى مع الحقائق. وهتلر لم يكن بحاجة إلى المفتي الحاج أمين الحسيني من أجل بلورة الحل النهائي وتنفيذه".

وأضافت بوراخ، التي أوردت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أقوالها، أن "هواجيس (هتلر) تجاه الشعب اليهودي، وهلمه العميق منه، بدأ قبل فترة طويلة من الملتق (مع المفتي) في تشرين الثاني ١٩٤١، وعمليا رافقه ذلك منذ الحرب العالمية الأولى، وخلال سنوات تأسيس الحزب النازي، وأعلن هتلر في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٩، في الرايخستاغ أنه إذا أجز الشعب اليهودي العالم ثانية إلى حرب، فإن النتيجة ستكون انقراض العرق اليهودي في أوروبا".

وتابعت أن "هتلر ألقى على الشعب الألماني في وصيته قبل انتحاره، بأن يستمر في الصراع ضد اليهودية العالمية، هكذا كانت كلماته الأخيرة، وإلى هذه الدرجة كان هاجسه قويا".

واعتبرت بوراخ أنه بموجب بروتوكول لقاء هتلر والمفتي، طلب المفتي أن يشمل "الحل النهائي" فلسطين والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "أي أن يبيد اليهود في هذه المناطق، وهتلر وعده بمواصلة صراع شامل ضد اليهود".

وإردفت "لكن المفتي لم يكن المصدر للحل النهائي، فلقد وضعه هتلر وقيادة الحزب النازي، وشكلت النظرية العرقية والأيديولوجيا النازية الأساس لتنفيذه".

وأشارت بوراخ إلى أنه "ربما أراد رئيس الحكومة أن يبين استمرارية عداء عرب أرض إسرائيل (فلسطين) والفلسطينيين للمشروع الصهيوني واليهود في أرض إسرائيل... لكن أقوالا كهذه (رواية نتنياهو المختلفة) من شأنها التسبب بضرر كبير وإزاحة المسؤولية عن كاهل ألمانيا".

من جانبها، قال البروفسور موشيه تسيمرمان، من معهد دراسات التاريخ الألماني في الجامعة العبرية في القدس، إن أقوال نتنياهو ليست صحيحة من ناحية تاريخية وغيابها نزع الشرعية عن العرب.

وأضاف "نحن نعرف أن الحاج أمين الحسيني كان يؤيد إبادة اليهود، وكان هناك حضور ودعاية قوية بآر إيلها، باللغة العربية، ضد اليهود وحلفائهم البريطانيين... لكنه لم يكن المبادر، ولم يتعين عليه أن يقنع هتلر بإبادة اليهود، لقد صعد هو إلى عربة هتلر، وليس هتلر من صعد إلى عربة".

وأكد تسيمرمان أن "الغاية (من وراء أقوال نتنياهو) واضحة، فمن خلال بناء استمرارية ما من الحاج الحسيني وحتى العرب في المناطق (المحتلة)، فإنك تنزع شرعية العربي لمجرد كونه عربيا".

كذلك اتهمت محلة الشؤون الحزبية في "يديعوت أحرونوت"، سيما كدمون نتنياهو "إعادة كتابة التاريخ"، وأن هذه ليست المرة الأولى التي يفعل فيها ذلك.

وكتبت أن "القصّة هذه المرة مختلفة، فالربط بين الفلسطينيين والمرحقة هو أمر ينطوي على إشكالية منذ بدايته، والأذى من ذلك وجود خطأ في الحقائق، لا يجوز حدوث أمر كهذا، لا في التوقيت الحالي ولا في أي وقت آخر".

ورأت كدمون أن أقوال نتنياهو الكاذبة "تعيدنا إلى السنوات التسع لولايته في رئاسة الحكومة، وإلى السؤال الذي لا يمكن التهرب منه وهو كم من الأقوال التي أدلى بها خلال هذه السنوات كانت صادقة؟".

وأشارت إلى أنه "ليس دائما يكون هناك من يعرف الحقائق، ويطلع على البروتوكولات، وموجود من أجل التصحيح والتدقيق والتوضيح" مثلما فعل المؤرخون المتخصصون في شؤون المرحقة الآن.

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي